اكتشاف اسفير

استخدام معايير اسفير في المناطق الحضرية

مشروع "اسفير"

الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا
في مجال الاستجابة الإنسانية

كتيبات "اكتشاف اسفير"

تطرح مجموعة " اكتشاف اسفير" في طياتها مسائل تتعلق بكيفية استخدام معايير اسفير في سياق خاص.

تتكون هذه المجموعة أساسا من كتيبان بعنوان "عمليّة الرّصد والتقييم حسب اسفير","عملية التقدير حسب اسفير" و" استخدام معايير اسفير في المناطق الحضرية " يساعدان على الامتثال لمقاربة اسفير في تعزيز كرامة الإنسان عند الاستجابة الإنسانية. ويتطلب كلاهما الاستعانة بدليل اسفير نظرا لما يتضمناه من مراجع.

المعيار الإنساني الأساسي

يُشير كتيب "استخدام معايير اسفير في المناطق الحضرية" إلى المعيار الإنساني الأساسي الذي يحل محل المعايير الأساسية لاسفير والذي سيتم إدراجه بالكامل في النسخة المراجعة التالية للدليل (ستُنشر عام 2018) .

الكاتب

بان مونتيفيل

شكر وتقدير

يتقدم مشروع اسفير بجزيل الشكر لكل من ساهم في تحرير هذه الوثيقة:

ليا كامبل، كلاوديو ديولا، جوانا هندرسون، سيلفير جاروت، انسا مسعود، روث ماكورماك، آن ماهوني، لورا فيلبس، باميلا سيتكو، أنيكا سجوبرغ, جاك زارينس

وكل من قدّم نقدا بناءً حول هذه النسخة الأوّليّة.

المصطلحات

وعلى الرغم من كون كلمة "مؤشر" تُستخدم في سياقات مختلفة، إلا أنه يمكن التحديد إذا ما استخدمت للقياس – ما نقوم بقياسه – والهدف من الأداء أو الطموح.

اسفير في المناطق الحضرية. نشره مشروع اسفير في جنيف. ديسمبر 2016 .
تم ترخيص هذا العمل بموجب الاسناد المبدع المشترك الغير التجاري 4.0 ترخيص .

المحتوى

1. دليل اسفير وكيفية التوجيه 4
2. لماذا تم وضع كتيّب اسفير عند الاستجابة الإنسانيّة في المناطق الحضريّة؟ 5
فهم البيئة الحضريّة والتكيّف معها 5
هل توجد معايير غير مناسبة؟ 5
3. البيئات الحضرية 6
ماذا نعني بمصطلح "حضري" في هذا الكُتيّب؟ 6
تجمعات سكانية حضرية متغيّرة ومعقّدة ومتنوّعة 7
اختلاف المخاطر في المناطق الحضريّة 7
تنوّع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية 8
التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية 8
تصميم نتائج الأنشطة 9
الفرص والتحديات التي تشكلها المناطق الحضريّة 9
4. اسفير والمجتمعات الحضريّة 10
وضع "المجتمع" في سياقه الخاص 10
المناهج المعتمدة حسب خاصيات المنطقة 10
قادة المجتمع وممثليه 11
الاعتراف بالتهميش والحدّ منه 11
التواصل والتوعية والانطباعات والمساءلة 12
5. الشواغل المتعلقة بالحماية في الأماكن الحضرية 14
العمل في المستوطنات غير المخطّط لها والاستغلال السيء للأراضي 14
لتقليص من الآثار السلبية التي تنجرّ عن المساعدة الإنسانية 16
التوعية بالعنف القائم على نوع الجنس والوقاية منه 17
العمل في مناطق تُسيطر عليها عصابات أو مناطق تفتقر إلى سيادة القانون 18
6. العمل مع مجموعة أوسع من الجهات المعنية 19
تطلّبات التنسيق إثر الاستجابة الإنسانيّة في المناطق الحضريّةُ 19
العمل في مستوطنات غير قانونية وغير معترف بها 20
7. الأخذ في عين الاعتبار مختلف جوانب معايير اسفير 21
لا يتمحور الأمر حول نقص الموارد 21
عندما تفوق حاجة الأشخاص التقدير الذي تقترحه الإرشادات 21
عندما يكون التقدير الذي تنصّ عليه الإرشادات أعلى ممّا هو مُناسب 22
عندما تختلف المعايير الوطنيّة عن معايير اسفير الدنيا 23
8. الحالات الخطيرة والدائمة على حدّ سواء 24
9. إرشادات خاصة بالمناطق الحضرية قدمتها مبادرات أخرى معنية بوضع معايير تقنية - شراكة المعايير الإنسانية 25
عندما تختلف المعايير الوطنيّة عن معايير اسفير الدنيا 25
التعليم كجزء من الاستجابات الإنسانيّة في المناطق الحضرية 25
حماية الطفل إثر الاستجابة في المناطق الحضرية 25
المتطلبات الدنيا لتحليل السوق في حالات الطوارئ 26
10. قائمة مرجعيّة للمعايير التي يتم اعتمادها في مختلف السياقات الحضريّة 27

1. دليل اسفير وكيفية التوجيه

يُعد دليل اسفير من أكثر مجموعات المبادئ المشتركة والمعايير الدنيا العالمية شهرة واعترافا دولياً في مجال ضمان جودة الاستجابة الإنسانية. وهو يعكس نهجا متكاملا للعمل الإنساني يدعم السكان المتضررين من الكوارث والأزمات من أجل العيش والتعافي بكرامة.

رسم بياني رقم 1: العلاقات بين مختلف مكونات دليل اسفير

المعيار الإنساني الأساسي والمعايير الدنيا: هي معايير نوعية بطبيعتها تحدد مستويات الجودة الدنيا التي يُراد بلوغها في عمليات الاستجابة الإنسانية في القطاعات التقنية الأربعة وينبغي فهمها واختيارها حسب السياق الذي تفرضه الحالة الطارئة.

التدابير الأساسية: هي أنشطة ومدخلات مقترحة تساعد على الوفاء بالمعايير الدنيا.

المؤشرات الرئيسيّة: هي "علامات" يُسترشد بها لمعرفة ما إذا كان قد تم تحقيق المعيار المطلوب. وتُوفر المؤشرات طريقة لقياس مدى تطبيق التدابير الأساسية ونتائجها والإفادة بها، وهي تتعلق بالمعايير الدنيا وليس بالتدابير الأساسية. أما المعيار الأساسي الإنساني فهو يحتوي على مؤشرات أداء أساسية. وإذا تعذر تطبيق التدابير الأساسية والوفاء بالمؤشرات الرئيسيّة، ينبغي تقدير الآثار السلبية الناجمة عن ذلك على السكان المنكوبين واتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف عنهم.

الملاحظات الإرشادية: تضم هذه الملاحظات نقاطاً محددة يُستحسن أخذها في الاعتبار عند تطبيق المعايير الدنيا والتدابير الأساسية والمؤشرات الرّئيسيّة في مختلف الظروف. و تُوفر توجيهات فيما يتعلق بمعالجة صعوبات عملية محددة، وحدود الأداء، وتقدم النصائح بشأن القضايا التي تمثل أولوية. ويُمكن أن تتناول هذه الملاحظات أيضا قضايا حساسة ذات علاقة بالمعايير أو التدابير أو المؤشرات وأن تصف المعضلات أو المسائل التي يدور حولها جدل، أو أن تعّوض الثغرات القائمة في المعارف الحالية.

تُمثل **المؤشرات الرئيسية** في دليل اسفير بيانات نوعية و/أو كميّة تصف الهدف من الأداء. وتقوم مجموعة من هذه البيانات بتحديد الأهداف التي يجب تحقيقها تطبيقا لكل **معيارٍ أدنى.** وفي كثير من الحالات، ترد المقاييس في الدليل على الرغم من أن بعضها مفصلة في الملاحق.

يتوجه كتيّب الاستجابة في المناطق الحضرية وفق معايير اسفير بالأساس لأولئك الذين يعملون في تقييم الاحتياجات الإنسانية وتصميم البرامج وإدارة الاستجابة الإنسانيّة. كما قد يكون مفيدا لمجموعة واسعة من الموظفين، بمن فيهم العاملين في المنظمات الحكومية في المناطق الحضرية الذين يجدون أنفسهم إزاء أزمة إنسانيّة- وعمال القطاع الإنساني-لأوّل مرة

2. لماذا تم وضع كتيّب اسفير عند الاستجابة الإنسانيّة في المناطق الحضريّة؟

تنظر هذه الوثيقة بشكل خاص في كيفية استخدام اسفير وفقا للسياق عند الاستجابة في المناطق الحضرية وقد تمّ تطويرها استنادا إلى إدراك أن الاستجابة الإنسانية في المناطق الحضرية تختلف بشكل كبير عن المناطق الريفيّة، وأن عدد التدخلات الإنسانية وحجمها في ارتفاع مستمر نظرا إلى نزوح السكان إلى المدن.

فهم البيئة الحضريّة والتكيّف معها

تُعتبر المعايير الدنيا المذكورة في دليل اسفير معاييرا نوعية يمكن تطبيقها عالميا ولا يتم تكييفها أبدا. وتأتي التدابير الأساسيّة والملاحظات الإرشاديّة، التي تُعتبر بعضها كميّة، لتعزيز المعايير الدنيا. ينبغي دائما فهم هذه التوجيهات التعزيزية -التي يمكن تكييفها وفقا للسياق- حسب الإطار العام الذي ستُطبق فيه المعايير.

التفكير السليم: توجد أوضاع يُفضّل فيها تكييف الجوانب الكميّة مع حالات معيّنة. فاحتياجات وتوقّعات رعاة الغنم في الأراضي القاحلة تختلف عن المزارعين أو الأشخاص الذين يعيشون في أماكن شاهقة أثناء فصل الشتاء. وعلى نحوٍ مماثل، توجد جوانب معيّنة من البيئة الحضريّة ينبغي أخذها بعين الاعتبار لضمان تطبيق هذه المعايير العالميّة بشكلٍ صحيحٍ. تعرضُ هذه التوجيهات بعض الطرق التي يمكن من خلالها العمل وفقا للسياق وتقدّم أمثلةً لاستجابات إنسانيّة حصلت مؤخّرا.

العمل وفقا لسياق داخل المناطق الحضريّة قد يعني عدّة أشياء: الأخذ في عين الاعتبار مجموعة أوسع من الجهات المعنية خلافا لتلك المذكورة في الدليل وضبط المقادير والكميّات بشكل يستجيب للاحتياجات إضافة إلى فهم مغاير لما يعنيه مصطلح "المجتمع" والطرق الشاملة لأخذ حالات مزمنة (وغالبا ما تكون معقدة) بعين الاعتبار.

إن العديد من القضايا التي تتطرق إليها التوجيهات ليست فريدة من نوعها في السياقات الحضريّة ولكن البيئة العمرانية يمكن أن تجعلها أكثر خطورة أو إلحاحا أو تعقيدا. وفي معظم الحالات، لا تحتاج المؤشرات إلى تغيير. **ما يُعتبر مهمّا هو ثقة الممارسين الميدانيين بأنهم فهموا الأثار المترتّبة على البيئة الحضرية عند التفكير بتطبيق معيار أدنى محدد. تفرض البيئة الحضريّة على الممارسين التخطيط للأمر وتنفيذ ذلك بطرق مختلفة، ولكن في معظم الحالات، لازال يمكن تطبيق المعايير.**

هل توجد معايير غير مناسبة؟

لا. حسب الحالة، قد لا تنطبق بعض مؤشرات المعيار أو التوجيهات التي ينص عليها على بعض السياقات الحضرية. فعلى سبيل المثال، قد لا يمكن تطبيق التوجيهات المتعلقة بالمسافة الفاصلة بين نقاط توزيع المياه في المناطق الحضريّة نظرا لوجود مياه الأنابيب. يعود الهدف من معيار الإمداد بالماء رقم 1 إلى ضمان الحصول على الماء بطريقة منطقية لا تتطلب الكثير من الوقت. ولا يزال هذا المفهوم مهمّا وينبغي أن يوجّه التفكير نحو توفير الماء في المناطق الحضرية (اطّلع على معيار الإمداد بالماء رقم 1: الحصول على كميّة كافية من الماء، دليل اسفير الصفحة 92).

قائمة مرجعية للمعايير التي يتم اعتمادها في مختلف السياقات الحضريّة

تمّ تطوير **قائمة مرجعيّة** موجودة في آخر الوثيقة كأداة تُساعد على تكييف مؤشرات اسفير معيّنة مع بيئات العمل الحضريّة. في حين أنه لم يتم إكمال القائمة المرجعيّة للبرمجة الحضريّة، إلا أنها تُقدّم الإطار الذي يتعيّن أخذه في عين الاعتبار عند تطبيق المعايير إضافة إلى الأسئلة المهمة التي ينبغي عليك طرحها على نفسك أثناء الاستجابة في المناطق الحضريّة. إذ تُشير إلى بيئة العمل الحضريّة الخاصة التي يُجرى فيها البرنامج ويُعتبر من الجوهري الاضطلاع تماما بتلك البيئة.

3. البيئات الحضرية

عادة ما تُواجه الاستجابة الإنسانيّة في المناطق الحضريّة تحديات وتعقيدات تختلف عن تلك التي تلقاها الاستجابة "التقليدية" المقدّمة في المخيمات أو المناطق الريفيّة. يتطرّق الجزء التالي إلى بعض الخاصيات السياقية التي تُؤدي إلى هذه التحديات ويُقدم الإطار لبقية محتوى هذه الوثيقة التوجيهيّة.

في القطاع الإنساني، تشهد عدد عمليات الاستجابة في المناطق الحضريّة ومجالاتها ارتفاعا كما يشهد الميدان تطوّرا تدريجيا: لا تزال التجارب الإنسانية في المناطق الحضريّة غير موثّقة ولا تزال الممارسات الجيدة ناشئة، إلا أن هذا لا يعني أن معايير اسفير لا تتعلق بها أو يتوجب إعادة كتابة الدليل وإنما يتطلّب الأمر تفكيرا أعمق وتطبيقا سياقيا ودقيقا للمعايير وتكييفا للتدابير الأساسيّة والمؤشّرات عند الحاجة.

يتم استكشاف "الخصائص الحضريّة" في هذا الفصل وهي بالطبع لا تنطبق على كل الحالات. وبدلا من ذلك، تعرض هذه الأجزاء مجموعة من التحديات والفرص التي قد ترتبط بالبيئات الحضريّة لدعم تحليل السياق وتصميم البرامج الإنسانيّة الفعّالة في المناطق الحضريّة وتطبيقها.

وفي جزء لاحق من هذه الوثيقة (الفصول 8-5) يمكن استكشاف نفس القضايا من حيث تنفيذ المؤشرات والتدابير المصاحبة لكل معيار قابلٍ للتطبيق إضافة إلى تكييفها والعمل بها وفقا للسياق.

ماذا نعني بمصطلح "حضري" في هذا الكُتيّب؟

يمكن اعتماد كلمة "حضري" لوصف حالات عديدة لا يوجد لها تعريف موحّد عالميّ متفق عليه. رغم أنها تشير بالتأكيد إلى المدن والتجمعات الحضريّة إلا أن حجم المستوطنات البشريّة ليست الصفة الوحيدة التي ترمز إليها الكلمة، إذ أنه يمكن وصف البلدات الصغيرة والضواحي والمستوطنات البشريّة غير الرسميّة بأنها "مناطق حضريّة". تُعتبر الكثافة السكنيّة ونسبة النموّ (في كثير من الحالات) مؤشّران مهمّان.

تحقيقا لأهداف هذا الكتيّب، استخدمنا مصطلح "حضري" فيما يتعلق بكل من:

- الضواحي المزدهرة التي تحظى عادة بكثافة سكانيّة منخفضة وخدمات جيّدة؛
- المناطق السكانيّة العريقة ذات كثافة سكانيّة عالية وخدمات جيدة نسبيا منها الصحّة ومعالجة النفايات والتعليم؛
- المستوطنات البشريّة غير الرسميّة والأحياء القصديريّة مثل فافيلا بالبرازيل أو مدن الصفيح المحيطة بالمدن الهنديّة الكبرى مثل مومباي أو الضواحي الكبرى المحيطة بنيروبي. وعلى الرغم من اختلاف التعاريف، تملك عادة هذه المناطق بنية تحتية ضعيفة وكثافة سكانية مرتفعة وتكون فيها الخدمات غير جيدة. قد تكون هذه المناطق حديثة العهد أو عريقة أو غير رسميّة ولكن معترف بها من قبل السلطات أو غير قانونيّة. وعادة ما تكون مسألة حيازة الأراضي وملكيتها محل خلافٍ ويكون الوضع الأمني سيّء؛
- أنواع أخرى من المناطق الحضرية مثل المناطق شبه الحضريّة الموجودة عند حدود المدن والبلدات الصغيرة في المناطق الريفيّة.

يمكن اعتبار البيئة الحضرية كنظام أو شبكة من أنظمة متداخلة. ولقد اتخذ هذا الكتيّب نهجا يقوم على عزل عناصر النظام ليقوم أولا بتوضيح الطريقة المعتمدة في تصميم البرامج الإنسانيّة وتطبيقها ومن ثمّ توضيح مدى ارتباط هذه المناهج بمعايير اسفير. ومع ذلك، تقوم عملية تحليل السياق أساسا على التعرف على تداخل هذه العناصر المختلفة والسعي لتشكيل نظرة شاملة.

تجمعات سكانية حضرية متغيّرة ومعقّدة ومتنوّعة

تتّسم البيئات الحضريّة بكونها معقّدة ومتحوّلة إذ أنها يمكن أن تتغيّر بسرعة كبيرة بتنقّل الأشخاص. وقد تكون إجراءات التسجيل هزيلة أو قد تنعدم تماما بالتالي يكون من الصعب معرفة من يعيش في تلك المنطقة أو حتى عدد الأشخاص، كما قد يتغير عدد الأشخاص – يشهد ارتفاعا في أغلب الأحيان - بسرعة كبيرة.

يحمل هذا الوضع معه فرصة عدم الكشف عن الهوية وقد يختار بعض الأشخاص هذا الخيار: يكون بعض الأشخاص والعائلات "غير مرئيّين" تقريبا على عكس المجتمعات الريفيّة أين يعرف الجميع بعضهم بعضا. وقد تختار بعض الأسر التي تواجه مشاكل الحماية عدم تقديم معلومات عنها للحصول على المساعدة ومن بينها من مُنعت من القيام بذلك.

على الرغم من أنه من المنطقي الحديث عن مجتمعات حضريّة، إلا أن كلمة "مجتمع" قد يكون لها معنى مختلف في المناطق الحضريّة مقارنة بالمناطق الريفيّة وتقوم غالبا على حقيقة كون التجمعات السكانية الحضرية أقل تجانسا وأكثر تنوّعا من حيث اللغة والثقافة والعرق والدين والموارد.

وفي نفس الوقت، يمكن تقسيم الأشخاص إلى أكثر من مجموعة: مستعملو الحافلات والأمهات العازبات والعاطلون عن العمل والذين يتشاركون مصدر المياه أو مكان للعبادة أو لغة. يقدّم هذا التقسيم المتنوّع للوكالات الإنسانيّة تحليلا للسياق وفهما جيدا له إضافة إلى توفير عدّة طرق للتعرّف على الأشخاص والوصول إليهم... أو عدة طرق لاستبعادهم وتجاهلهم في صورة غياب هذا الفهم.

علاوة على ذلك، يعيش عدد متزايد من اللاجئين في بيئات حضرية عوضا عن المخيمات الرسميّة، ما يُغيّر طبيعة العمل مع هؤلاء السكان والسكان المضيفين الذين يعيشون معهم.

تحتاج البرامج الإنسانية لفهم مدى تعقيد وتنوّع التجمعات السكانية الحضرية وتحديد الفرص والتحديات المصاحبة لها لكي تكون فعالة.

اختلاف المخاطر في المناطق الحضريّة

تُمثّل البيئات الحضرية مصدرا لأنواعٍ من المخاطر ومواطن الضعف مختلفة عن تلك التي وقع تسجيلها في المناطق الريفيّة أو المخيّمات على الرغم من وجود بعض التداخلات، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى ثلاث مجموعات كبرى.

ترتبط المجموعة الأولى إلى حدّ كبير بالجوانب الماديّة للبيئة الحضريّة مثل الكثافة السكّانية وضعف فرص الحصول على الخدمات أو انخفاضها وحيازة ملتبسة للأراضي أو التنازع عليها وتقيّد شبه منعدم بمعايير البناء وتخطيط حضري ضعيف. وتشمل المخاطر المرتبطة بهذه المجموعة الحرائق والأوبئة فضلا عن زيادة التعرّض للعواصف والانهيارات الأرضية وغيرها من المخاطر الطبيعية.

في حين ترتبط المجموعة الثانية بالجوانب الاجتماعية للبيئات الحضريّة وتشمل مخاطر هذه المجموعة الأمراض غير المعدية والفقر المنتشر والعنف القائم على نوع الجنس والإجرام الانتهازي والمنظّم والتوتّرات القائمة بين المجموعات. كما قد لا تسمح الأنظمة القائمة على إقصاء بعض الفئات بإشراك النساء أو الشباب أو الأشخاص المهمشين بطريقة ملائمة وهادفة.

أما المجموعة الثالثة فتهتمّ بالجوانب الاقتصادية للبيئة الحضريّة إذ يتعرّض المعوزون في المناطق الحضريّة لخطر الإصابة بصدمات اقتصاديّة بما أنهم يعتمدون على الأسواق المحلية لشراء احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية. وكاستجابة لهذه الصدمات، قد يتبنّى سكان المناطق الحضرية عددا من استراتيجيات التأقلم مع الضغوطات التي تزيد من تعرّضهم لهذه المخاطر.

عادة ما يتم تحديد مستويات إعلان حالة الطوارئ على شكل نسب مئوية ولكن من المهم أيضا الأخذ في عين الاعتبار أعدادا ثابتة وملموسة. بشكل عامّ، وفي المناطق الحضريّة ذات الكثافة السكانية العالية، قد يرتفع عدد الحالات - عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، على سبيل المثال - بطريقة ملحوظة ويستوجب الأمر بذلك تدخلات حتى وإن لم يتم تجاوز المستوى المحدد لإعلان حالة طوارئ.

بالنسبة لبعض المجموعات في بعض المناطق الحضرية، قد يكون الوضع متواصلا وخطيرا في نفس الوقت: قد تصل النسب النموذجية للصحة والأمن الغذائي للمؤشرات المرتبطة بالمعيار -في أي مكان - إلى مستويات من شأنها أن تشكل حالة طوارئ. وحتى وإن كانت هذه المستويات "عادية"، تُعاني بعض الوكالات الإنسانية من مشاكل مُعيّنة فيما يتعلّق بتحديد الأزمة عندما تكون على وشك الحدوث.

تحتاج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لفهم جيد للحالة حسب السياق فيما يتعلق بالمخاطر الحضريّة والطرق المتبعة للاستجابة.

تنوّع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية

يُعتبر وجود مجموعة واسعة من المؤسسات المشاركة من الخصائص المميّزة للبيئات الحضريّة، ويتعيّن على الوكالات الإنسانيّة العاملة في المناطق الحضريّة امتلاك قدرةٍ ورغبة في التعامل مع العديد من الجهات الفاعلة والجهات المعنيّة. قد تتحمّل عدّة إدارات من الحكومة المركزيّة مسؤولية قطاعات متعدّدة، بينما قد تحصل السلطة على مستوى البلدية والمنطقة على تفويض رسمي يغطي مناطق جغرافيّة مختلفة. كما أنه في نفس الوقت قد تنضم إليها مجموعة كبيرة من أفراد القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الفاعلة والمنظمات المجتمعيّة والمجموعات الدينيّة والجماعات ذات النفوذ وغيرها.

غالبا ما تعمل هذه الجهات المعنيّة المتنوّعة ضمن حدود مختلفة وعلى مستويات متعدّدة وتتحمل مسؤوليات قد تكون غير واضحة. يمكن أن يشكّل ضمان التنسيق فيما بينها تحدّيا، خاصة بالنسبة للاستجابات متعددة القطاعات.

وبزيادة تواجد السلطات الحكومية والرقابة ارتفعت التنظيمات والمسؤوليات المعنية بالتزام القوانين والسياسات الوطنيّة منها والمحليّة. قد لا تكون بعض المستوطنات البشرية (غير الشرعية وغير الرسمية والأحياء القصديرية) معترفا بها من قبل السلطات التي قد تتصدّى لمجهودات الوكالات الإنسانية للعمل في هذه المناطق بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أنه يصعب الفصل في القضايا المتعلّقة بحيازة الأراضي وحقوق السكن والملكية.

علاوة على ذلك، قد تكون القوة النسبية للجهات الفاعلة الإنسانيّة في المناطق الحضرية ضعيفة إلى حدّ كبير مقارنة بما هو عليه الأمر في المناطق الريّفيّة. فعلى سبيل المثال، حجم الميزانيات المخصصة للعمل الإنساني كبيرة نسبيا مقارنة بتلك المخصصة للسلطات الريفية ولكنها متواضعة نوعا ما بالنسبة للجهات البلدية. كما قد يشكل إقناع السلطات في المناطق الحضرية تحديا أكبر بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية مقارنةً بالمناطق الريفيّة.

التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية

تحمل التعقيدات الحضريّة معها تحدّيات كبيرة من حيث فهم السياق، فأنظمة السوق عبارة عن شبكات معقّدة من التفاعلات وغالبا ما يصعب فهم الترتيبات الائتمانية غير الرسميّة. وعادة ما تكون أسعار السلع أغلى مما عليه في مناطق الإنتاج، كما يتم فرض رسومٍ على عدد من الخدمات (التعليم والمياه ومعالجة النفايات) التي تكون مجانيّة في المناطق الريفيّة. إضافة إلى ذلك، يقوم معظم الناس في المناطق الحضريّة باستئجار العقارات ما يعتبر الجزء الأكبر من نفقاتهم. وتتفاوت نسب الايجار من إجمالي النفقات حسب الوضع الاقتصادي والموقع وبالتالي تؤثر على مواطن ضعفهم.

تتسبّب استراتيجيات سبل العيش المتنوّعة في تعقيد عملية استخدام الأدوات مثل تحليل تقسيم الأراضي وثروة المجموعة ولكن قد تُساعد أيضا في الانتعاش على مستوى الأسرة وتُعتبر عنصرا من عناصر الصمود وإتاحة الفرص.

ويعتبر التفاعل الاجتماعي والاقتصادي معقدا فيما يتعلق "بالفئات" متعدّدة الأشخاص. ولهذا السبب، لا يمكن "لزعيم المجتمع" تمثيل كل فرد على الرغم من وجود قيادات عديدة تختلف حسب المجالات.

من الناحية الثقافيّة، قد تكون الترتيبات الأسريّة والعائليّة محطّمة ومعقّدة. ففي المناطق الريفية يعتمد حصول العائلة على موارد معيشية إلى حد كبير على نوع الجنس والعمر وهو عرف وتقليد قد لا يضمحل بسهولة كما هو الحال في المناطق الحضرية، ما ولّد الحاجة إلى إجراء تحليل معمّق للعلاقة بين نوع الجنس والعائلة وديناميكيتها والأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب التنوّع مع وضعها في سياقها الثقافي.

إن الأماكن العامة - الأماكن التابعة للسلطات أو الحكومة - عادة ما تكون أكثر انتشارا وأصغر حجما في السياقات الحضريّة مقارنة بالمناطق الريفيّة. في حين تتسبب هذه الأماكن العامة في تشتيت المناطق الحضرية إلا أن الأماكن العامة المفتوحة عادة ما تُستعمر من قبل المحرومين من حقوقهم - لاسيما بعد حدوث كارثة مفاجئة.

تصميم نتائج الأنشطة

في مثل هذه الظروف، يصعب التعميم بكلّ ثقة. ومن غير المرجح أن توجد نماذج متسلسلة كافية تتعلق بالأسباب تسمح بالتنبؤ بنتائج الأنشطة حيث أن توقّع النتائج التي لم يُخطط لها أمر صعب.

إضافة إلى ذلك، قد لا تُؤدي أدوات القياس والمناهج والمؤشرات دورها كما كان متوقّعا وقد تُقدّم نتائج مضلّلة وهي غالبا ما يتم تطويرها في البيئات الريفية. ونظرا لقابلية تغير الأمور بسرعة، قد لا تتمتع الأسس الموضوعة في المناطق الحضريّة بصلاحية كبيرة.

لهذا السبب، من المهم إدراج أدوات الرّصد التي تُمكننا من التعرف على النتائج غير المتوقّعة والنظر في أكثر من قطاع واحد وفي الفئات المستهدفة مباشرة بهدف تحديد العواقب على نطاق أوسع. وبالمثل، يتوجب على الإدارة المعنية بالبرامج الحضرية أن تكون قادرة على الاستجابة بسرعة لمثل هذه النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية السليمة حسب الاقتضاء.

الفرص والتحديات التي تشكلها المناطق الحضريّة

على الرغم من أن الاستجابة الانسانية عادة ما تُشكل تحدّيا في المناطق الحضريّة، إلا أن هذا الإطار يوفر فرصا عديدة

كُتيّب المعايير الإنسانيّة الأساسيّة الصفحة *18*

المعايير الإنسانية الأساسية الالتزام 1: المجتمعات والأشخاص المتضرّرين من الأزمة يتلقّون المساعدة المناسبة والملائمة لاحتياجاتهم.

التدبير الأساسي 2.1: تصميم وتنفيذ البرامج المناسبة بناءً على تقييم الاحتياجات والمخاطر دون تحيّز، وفهم مواطن ضعف وقدرات المجموعات المختلفة.

عند تقييم الفرص، تُعتبر كلمة **"القدرات"** المصطلح الأساسي في هذا التدبير الأساسي.

مثلا، عادة ما تُقدّم البيئات الحضريّة فرصة أفضل للحصول على الخدمات الماليّة وخدمات الاتصالات، كما تفتح المجال أمام المساعدة القائمة على التكنولوجيا في شكل حوالات الكترونية وحوالات باعتماد الهاتف الجوال وجمع البيانات الكترونيا، إلخ.

إن اعتماد الحوالات متعدّدة الأغراض يُسهّل من القيام باستجابات متعدّدة القطاعات من خلال السماح لكل أسرة مستفيدة بأخذ القرارات الخاصة بها المتعلّقة بالأولويّات والاحتياجات إضافة إلى تحديد الاستجابة المقدمة إليها حسب حاجتها.

تتمتّع عادة التجمّعات السكانية الحضريّة بفرصة أفضل للحصول على مجموعة أوسع من الخيارات المتعلقة بالاتصال، إضافة إلى زيادة الفرص المتاحة لإجراء اتصال ذو اتجاهين وتحقيق المساءلة اتجاه السكان المتضرّرين من الأزمة.

4. اسفير والمجتمعات الحضريّة

وضع "المجتمع" في سياقه الخاص

في المناطق الحضريّة، يرتبط مصطلح "المجتمع" بمجموعة من العوامل المعقدة قد يصعب تحديد ماهيتها أو العلاقة فيما بينها. ويُعتبر "هذا تحدّيا من حيث تطبيق المعايير: يحتوي دليل اسفير على أكثر من 300 إشارة إلى مصطلح "المجتمع.

في سياق المناطق الحضريّة، يعني مصطلح "مجتمع" السكان المستهدفين في منطقة واسعة بما فيها من نازحين ومجتمع مضيف كما يعني كل من يعيش أو يعمل في موقع جغرافي محدّد.

المصدر: دليل اسفير الصفحة *190*

الأمن الغذائي - معيار توصيل المعونة الغذائيّة رقم 6: استعمال المواد الغذائية

ينبغي حفظ المواد الغذائيّة وتحضيرها واستهلاكها بطريقة سليمة ومناسبة على مستوى العائلة والمجتمع المحلي على السواء.

وضح الملاحظة الإرشادية 1 أنّ الإشارة إلى المجتمع في هذا المعيار مرتبط بالصحة الغذائيّة نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه فيْ الغذاء. من الممكن تنظيم عملية تموين المجتمع في المناطق الحضريّة وفي هذه الحالة، يعني مصطلح "المجتمع" عمليا مجموعة المستفيدين - كل من تستهدفه المساعدة الإنسانية أي لا يعني بالضرورة كل أفراد المجتمع الذين يعيشون في تلك المنطقة .

مثال: عملية تموين مجتمع النازحين داخليا في سيريلانكا - الصليب الأحمر البريطاني

في نهاية عام 2006، شُرّد كافة سكان فاهاراي بسبب القتال عند افتكاك القوات الحكوميّة لأراضي من نمور التاميل. وانتقل معظمهم إلى بلدة باتيكالوا القريبة الواقعة جنوبا، أين استقروا مؤقّتا حتى الانتهاء من إرساء المخيمات الرسميّة .

عمل الصليب الأحمر البريطاني مع هذا المجتمع منذ تسونامي المحيط الهندي الذي ضرب البلاد واستمرّ في تقديم الدعم له أثناء (وبعد) النزوح وضلّت العلاقات فيما بين أفراده قوية نظرا لنزوحهم معا وتمكّن أعضاء المنظمة من توفير معدّات الطبخ والمواد الغذائيّة على مستوى المخيّم في حين تمّ ترك مهمّة التنظيم والطبخ للسكان المتضررين أنفسهم .

المناهج المعتمدة حسب خاصيات المنطقة

هناك نهج أساسي واحد للعمل في المناطق الحضريّة يقوم على تبنّي "نهج قائم على خاصيات المنطقة" تكون فيه المقاطعة أو المجتمع محور عملية التدخّل بدلا من القطاع أو الأفراد المستفيدين أو الأسرة إضافة إلى المناهج القائمة على "الحي" و"المستوطنة البشرية". وقد يكون لهذه المنطقة حدودا طبيعية مرسومة مثل الأخاديد أو الطرق الرئيسيّة أو خاضعة لتصميم إداري. وقد تتغير أفراد الفئات المستهدفة نظرا لهجرة الناس فمنهم من يغادر المنطقة ومنهم من يأتي للعيش فيها.

عادة ما يتم اعتماد مناهج قائمة على خاصيّات المنطقة عندما تكون الاستجابة متعددة القطاعات ومتكاملة في المناطق الحضريّة. وبالتعاون مع السلطات المحليّة، يصبح دور المنظمات الإنسانية مقتصرا على تيسير الحصول على الخدمات وتوفيرها عوضا عن تقديم الخدمات مباشرةً.

تُتيح المناهج القائمة على خاصيات المنطقة فرصة تجنّب بعض المشاكل المرتبطة بالتسجيل المتكرر للمجتمعات المتنقّلة أو الوقتيّة كما تفتح المجال أمام البرمجة الموحّدة والتخطيط الاستراتيجي الإضافي مثلا. مع ذلك، لن تستفيد كل التدخلات من المناهج القائمة على خاصيات المنطقة كما ستعتمد نوعية البرامج دائما على جودة عمليات تحليل السياق وتصميم البرامج .

وكما هو الحال في كافة البرامج، يوجد دائما من يستفيد ومن لم يستفد من المساعدة الإنسانية لذا ينبغي تعزيز شفافيتها ووضوحها باعتماد نهج صارم يحدد ما يجب القيام به تجاه من تعرض للإقصاء .

مثال - برنامج تحسين المنطقة السكنية لرافين بينتاد، الصندوق الإنساني المشترك (CHF) - هايتي

انطلق العمل ببرنامج تحسين المنطقة السكنية لرافين بينتاد الذي يديره الصندوق الإنساني المشترك (الآن قسم الحلول الدائمة) في هايتي عقب الزلزال الذي ضرب البلاد في عام 2010 ويجمع البرنامج بين المساعدة الإنسانية ونهج التنمية على المدى الطويل بهدف تحسين الانتعاش والمستوطنات البشريّة.

يشرّك البرنامج المجتمع منذ البداية كما يحدد الجهات المعنيّة والعمل معهم في كل نشاط يقوم به.

تشمل أنشطة البرنامج الحد من مخاطر الكوارث وإنشاء فضاءات عامة جديدة وتحسين البنية التحتيّة إضافة إلى إصلاح الملاجئ وإعادة بناءها والإمداد بالماء والإضاءة وتوفير الخدمات الصّحية. يتداخل هذا المثال مع القطاعات المذكورة في دليل اسفير التي تغطي المجال الصحي والإمداد بالماء والإصحاح والنهوض بالنظافة والمأوى والمستوطنات البشريّة وعناصر الحماية والانتعاش الاقتصادي والجوانب الاجتماعيّة.

قادة المجتمع وممثليه

بما أن سكان المناطق الحضريّة عادة ما يعرّفون أنفسهم على أنهم ينتمون إلى مجموعات اجتماعية أو عرقيّة أو مهنيّة أو دينيّة أو يتبعون مسؤولين عن تلك المجموعات أو ممثلين رسميين حيث يستوجب الوصول إليهم المرور عبر مجموعة مختلفة من الممثلين أو القادة.

قد لا ينضم بعض الأفراد إلى أيّ مجموعة من المجموعات المذكورة، ما يدفعنا إلى البحث لفهم الأسباب وسياق ذلك.

فمثلا، قد يقوم أشخاص بتعيين أنفسهم ممثلين عن فئة اجتماعية يطلق عليهم "حراس البوابة" ويقدمون أنفسهم على أنهم صوت المجموعة ويفرضون رسوما على أفرادها للحصول على اللائحات أو الخدمات. وهناك من هم أكثر "احترافا" يقومون بتدريب المستفيدين المحتملين لتحقيق فائدة قصوى وهم من أخطر "حراس البوابة" على عمليات تحليل السياق.

الاعتراف بالتهميش والحدّ منه

قد يتسبّب أي إجراء يتعلق بالتحاور مع الفئة الاجتماعية أو باستهدافها في إقصاء أفرادٍ أو مجموعات تشهد تهميشا أو تشويها لسمعتها من قبل فئتها وهي عادة غير مرحب بها في المجتمع المحلي ولا يتم تصنيفها من المستضعفين. يمكن أن تشمل هذه الفئة الطبقات الاجتماعيّة الدنيا وذوي الإعاقات والعاملين في تجارة الجنس والمصابين بأمراض عقلية والأشخاص الذين لا يحترمون الأدوار التقليدية للجنسين والمطلقات - يختلف الأمر من سياق إلى آخر.

يُعتبر فهم السياق أمرا ضروريا ما له من أثر في تحديد الأفراد المهمشة والفئة المتضررة وهنا تولد الحاجة إلى التواصل الفعال لمعالجة ذلك. ويلعب الشركاء المحليون ومصادر المعلومات الثانويّة دورا هاما جدا إلا أنه ينبغي الانتباه إلى ضرورة معرفة مصادر التحيّز المختلفة. ويعتبر التهميش من المواضيع المتكررة في دليل اسفير مذكور لاسيما في المبدأ الثاني المتعلق بالحماية لمعالجته.

قد يكون من الصّعب تحديد حالات التهميش في السياق الحضري لتنوع المجموعات وتعدد "الفئات" وتداخلها. ولمتساكني البيئات الحضريّة أن يشعروا بالريبة أو القلق تجاه "الغرباء" ما يستوجب بذل جهودا إضافية خاصة للبحث عن المهمشين والوصول إليهم.

قد يتفادى بعض الأشخاص أو المجموعات المهمشة جلب الانتباه عمدا لأنها ترى نفسها غير جديرة بالحصول على المساعدة وهو انعكاس لأحكام المجتمع المسبقة عليها. وعادة ما يتم تصنيف الوافدين الجدد والنازحين كفئات مهمشة كما هو الحال بالنسبة لبعض المجموعات القائمة على النظام الطبقي.

المصدر: دليل اسفير الصفحة *34*

مبدأ الحماية رقم 2: ضمان حصول الناس على المساعدة بدون تحيز - بما يتناسب مع الحاجات، وبدون تمييز

ويتمثل ذلك في تمكين الناس من الحصول على المساعدة الإنسانية وفقاً لحاجاتهم، وبدون تمييز سلبي. وعدم حجب المساعدة عمن يحتاجونها من الناس، والقيام عند الاقتضاء بتوفير سبل الوصول للوكالات الإنسانية من أجل تلبية معايير اسفير.

مثال - عجز العاملين المهاجرين بدون وثائق عن الحصول على المساعدات المُقدمة إثر الفيضانات - تايلندا

في عام 2011، عانت مناطق في تايلندا من فيضانات خطيرة. وفي المقاطعات الصناعيّة من شمال بانكوك، تعرّض العديد من العمال للتشرّد فقامت الحكومة بتوفير المساعدة لهم بدعم من المنظمات غير الحكوميّة، وكان من بينهم عدد كبير بدون وثائق رسميّة.

قامت الحكومة بتنظيم عمليات التسجيل على نطاق واسع وتوجّب على الأشخاص تقديم بطاقة الهوّية التايلاندية أو تصريح عمل ليكون مؤهلا للحصول على المساعدة، فأبى بعض العمال المهاجرين الاقتراب من نقاط التسجيل الحكوميّة. عمل الموظفون في المجال الإنساني بمعيّة المسؤولين المحليين على تعزيز المبادئ الإنسانيّة وفرض ضغوطات ليتمّ ضمّ هؤلاء الأشخاص على أساس المساواة وقاموا بوضع نقاط تسجيل موازية للتأكد من حصول الجميع على المساعدة.

شكّلت اللغة عائقا في كثير من الحالات إذ يتحدّث بعض المهاجرين اللغة الكمبوديّة أو البورميّة ولا يعرفون التايلنديّة. وبعد مشاورات مع شبكة العمال المهاجرين، سعى العاملون في المجال الإنساني على البحث عن المناطق التي تضم عددا كبيرا من المهاجرين في محاولة لضمان حصولهم على المساعدة.

التواصل والتوعية والانطباعات والمساءلة

تحتاج التجمعات السكانيّة المتنوّعة لاستراتيجيات اتصال مختلفة بما في ذلك هياكل التوعية المجتمعيّة إلى جانب استخدام وسائل الإعلام.

من الصعب أحيانا تحديد الفئات الضعيفة والوصول إليها: قد تظل مخبأة بعيدا عن الأنظار وقد تكون غير مسجّلة أو تواجه تحديات وحواجز هامة متعلّقة بالحماية بحثا عن المساعدة والمعلومات التي تلبي احتياجاتهم. كما يمكن لسكان المناطق الحضرية استخدام المعلومات والوصول إليها بطرق شتى على خلاف سكان المخيمات أو المناطق الريفية نظرا لاختلاف طبيعة البيئات. وقد تتوفر مجموعة كبيرة من الخدمات إلا أن العلم بوجودها وطريقة الوصول إليها يعتبر أحيانا عائقا أمام العديد من السكان المستضعفين.

تتشابه تحديات أنظمة التواصل والمساءلة في المناطق الحضريّة مع تلك الموجودة في البيئات الريفيّة ولكن عادة ما يكون مبالغا فيها. وغالبا ما يكون سكان المناطق الحضريّة أكثر تشدّدا في شكواهم وانطباعاتهم عند تعاملهم مع آليات أنظمة الشكاوي والانطباعات ما يستوجب قوة هذه الأخيرة.

ومع ذلك، غالبا ما يسهل الوصول إلى الناس في البيئات الحضريّة وبالتالي فتح المجال لهم للردّ حيث تتوفر الهواتف المحمولة والصحف ووسائل الإعلام الأخرى. وقد يصعب أحيانا تنظيم اجتماع بين أفراد الفئة الاجتماعية في يوم من الأيام إلا أن فرص القيام بذلك كثيرة على مدار الساعة والسنة نظرا لكثرة أدوات التواصل.

المصدر: كتيّب المعايير الإنسانيّة الأساسيّة الصفحة *2*

المعايير الإنسانية الأساسية الالتزام 5: المجتمعات والأشخاص المتضرّرين من الأزمة يمكنهم الوصول إلى آليات آمنة وفعّالة لمعالجة الشكاوى

المسؤولية التنظيمية 4.5: إيجاد وتوثيق عملية التعامل مع الشكاوى للمجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمة. يجب أن تغطي هذه العمليّة البرامج والاستغلال والانتهاك الجنسي وغيرها من أشكال التعسّف في استعمال السلطة.

المسؤولية التنظيمية 6.5: المجتمعات والأشخاص المتضرّرين من الأزمة ملمّون تماما بسلوك العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الالتزامات التنظيميّة المتعلّقة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي.

مثال 1 - مسارات متعدّدة للتواصل مع اللاجئين السوريين: اللجنة الدّوليّة للإنقاذ في لبنان

قامت اللجنة الدولية للإنقاذ بتكييف مناهج متعدّدة لتبادل المعلومات ورصد الحماية ومدى تقبل المجتمع المحلّي للاجئين السوريين المقيمين في المناطق اللبنانيّة الحضرية وشبه الحضريّة. كما تُوفّر اللجنة مجموعة من الخدمات ومسارات الإحالة تتعلق بحماية الناجين أو المعرّضين لخطر العنف القائم على نوع الجنس في عدد من المراكز. كما أن الخدمات متاحة للاجئين والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء وبذلك تتقلص حدّة التوتّر داخل المجتمع. وبما أن اللجنة الدوليّة للإنقاذ على دراية بأن السكان المستضعفين قد لا يعلمون بوجود هذه المراكز أو لم يستطيعوا الحصول على هذه الخدمات، قامت باتباع مناهج متنوعة تسمح بتبادل المعلومات والحماية من خلال تطوير آليات استهداف تشاركيّة وتدريبات وتوظيف مسؤولين يعملون على الربط بين أفراد المجتمع وتطوير استراتيجيات اتصال مجتمعيّة. كما قامت اللجنة بنشر مراقبي حماية متنقّلين للقيام برصد مستمرّ لبيئة الحماية وتحديد الاحتياجات وتقديم معلومات عن الخدمات والمسارات المتعلقة بالإحالة داخل المجتمع. يدير المراقبون عمليات التقييم على مستوى المجتمع والأسرة في مجموعة من المناطق الحضريّة بدءا من المستوطنات غير الرسميّة والمباني غير المكتملة / الملاجئ الجماعيّة وحتى العقارات المستأجرة.

تشمل استراتيجيات الاتصال وتبادل المعلومات ايصال المعلومات بواسطة نُظم أساسية الكترونية. قامت اللجنة الدّولية للإنقاذ بتطوير خدمة المعلومات لتمكين اللاجئين من البحث وتقديم انطباعاتهم وتقييم المساعدة والخدمات التجاريّة بدءا من خدمة الرعاية الصحيّة وصولا إلى الخدمات الماليّة.
توفر خدمة المعلومات حلاّ للثغرات المرتبطة بتوفير المعلومات التي تواجهها التجمّعات السكانيّة المشتّتة والمتنقّلة في المناطق الحضريّة الباحثة عن معلومات بشأن الخدمات المحليّة المتاحة خاصّة عند وجود العديد من مقدّمي الخدمات كما يمكن تحسينها من خلال خدمة تقديم التعليقات والانطباعات حول مقدميها.

مثال 2 - مركز المعلومات ومعالجة الشكاوى، مدينة مينجورا، باكستان

أثناء الاستجابة للفيضانات الموسميّة التي اجتاحت الباكستان في عام 2010، تعاقدت لجنة حقوق الإنسان لباكستان مع هيئة لإدارة مركز المعلومات ومعالجة الشكاوى الموجود في مدينة مينجورا إذ يهتم المركز بمعالجة (CWS) الخدمات الكنسيّة العالميّة الشكاوى المقدمة من طرف أفراد المجتمع فيما يتعلّق بالاستجابة المقدمة لهم.
يتمحور دور المركز في إرساء منصة لتبادل المعلومات وإحالة الشكاوى إلى المنظمات المختصّة ومتابعة القرارات الصادرة في حق هذه الشكاوى. وقد قام بمعالجة حوالي 800 شكوى وردت من مدينة مينجورا قام أفراد المجتمع نفسهم في الحسم في ما يقارب 350 شكوى.

تم الإعلان عن المركز بنحو فعال من خلال الإعلانات التلفزيونيّة واللافتات والإذاعة والأشخاص المتنقلين بين الأرجاء والتأكيد على إمكانية توجّه النساء إلى المركز بمفردهن عوضا عن إرسال أزواجهنّ. وفي تقرير لتقييم أجري ذُكر أن الموظفين مهذّبون ويقدّمون المساعدة اللازمة وأنه يمكن الاتصال بهم عن طريق الهاتف حتّى خارج ساعات العمل.

تعددت شكاوي أفراد المجتمع من عدم استيلام بطاقات (السحب) "وطن" الصادرة عن الحكومة الباكستانية: وبفضل الإجراءات التي اتخذها مركز المعلومات ومعالجة الشكاوى (ICHC)، سُلمت بطاقات "وطن" للمستحقين وتم تسريح البطاقات ودفع الأقساط المستحقة. ويضاف إلى هذا أمثلة عن المشاكل المتعلّقة بإمدادات المياه والغاز التي عولجت. وعلى حدّ تعبير فرد من أفراد المجتمع "تم حل المشاكل المتعلّقة بالحكومة عبر هذا النظام."

5. الشواغل المتعلقة بالحماية في الأماكن الحضرية

تشهد المناطق الحضرية مخاطر إضافيّة وارتفاعا في المشاكل المتعلّقة بالحماية التي يجب مُعالجتها بطريقة فعّالة ووقائيّة. وغالبا ما تكون هذه المشاكل أكثر حدّة في المستوطنات العشوائيّة أو غير المعترف بها أو غير القانونيّة والتي قد تتضمن مخاطر ترتبط بالقطاع الصناعي والكيميائي.

يمكن رُؤية الأعمال المرتبطة بالحماية من منظورين اثنين، أولا من خلال اتباع منهج فاعل لمعالجة الأسباب بطريقة مباشرة والتقليص من تعرّض الأشخاص المتضرّرين من الكوارث إلى مزيد من المخاطر وثانيا من خلال الدعوة إلى بذل الجهود لضمان عدم تسبّب الأنشطة المتعلّقة بالقطاع التقني في التعرّض لمزيد من المخاطر عن غير قصد أو خلق نوع من المخاطر ذات صلة بالحماية.

قد يكون من الأنسب تحديد مجموعات ذات احتياجات خاصّة متعلّقة بالحماية قد تشمل الأسر التي تعولها نساء والوافدين الجدد أو المراهقين والشباب، مع العلم أن البيئة الحضرية القانونيّة تُعتبر غالبا أكثر تعقيدا – نظرا لكثرة الجهات المعنية وعمليات المراقبة- من المناطق الريفيّة.

المصدر: دليل اسفير الصفحة *35*

مبدأ الحماية رقم 3: حماية الناس من الأذى البدني والنفسي الناجم عن العنف

الملاحظة الإرشادية 10: الأشخاص المستضعفون: ينبغي النظر إلى العوامل الفردية والاجتماعية والسياقية من أجل تحديد أكثر الأشخاص تعرضا لبعض المخاطر والتهديدات. وقد يكون من الضروري اتخاذ تدابير خاصة لأولئك الذين يواجهون مخاطر معينة، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص الذين أُجبروا على النزوح والمسنين وذوي الإعاقات، والأقليات الدينية العرقية.

التطبيق على مستوى المناطق الحضريّة:

قد تشهد المناطق الحضريّة الفقيرة والأحياء القصديرية والمستوطنات غير القانونيّة تغطية محدودة من حيث تنفيذ القانون، إذ تتمّ السيطرة عليها من قبل العناصر الإجرامية أو تتحكّم فيها هيئات تنفيذ القانون المستبدّة التي تُشكّل بدورها تهديدا لبعض الأفراد والمجموعات. وعلى الوكالات الإنسانيّة العاملة في هذه المناطق أن تكون على دراية تامّة بهذه الجوانب من سياق العمل.

تؤكد الملاحظة الإرشادية المذكورة على ضرورة فهم السياق حيث أن الاضطلاع بالسياقات الحضريّة يُشكل صعوبة كبرى ففهمها بصورة خاطئة قد يكون أخطر.

العمل في المستوطنات غير المخطّط لها والاستغلال السيء للأراضي

يقوم المستوطنون في استغلال مستوطنات عشوائيّة بالبناء في قطع أرضية اشتروها قانونيّا من أصحابها الأصليين سواء كانت أراضي زراعيّة أو ريفيّة أو في مناطق غير مُخصّصة للسكن. وعلى الرغم من أنهم المالكون القانونيون لأراضيهم إلا أن مستوطناتهم مُخالفة لقوانين التخطيط ومبنيّة بطريقة عشوائيّة ولا تحظى بتخطيط بناء جيد وعادة ما تفتقر إلى الخدمات الأساسية – الصرف الصحّي والتعليم والرعاية الصحيّة وما إلى ذلك. وتوجد بعض هذه المستوطنات في مناطق معرّضة للمخاطر مثل تلك القريبة من مسارات النقل أو مواقع رمي النفايات أو المناطق الصناعية.

هناك أمثلة عديدة لمستوطنات عشوائية سابقة تمّ تشريك متساكنيها في إعادة تخطيطها وتشكيلها من أجل تحسينها، لاسيما إثر كارثة كبرى. تواجه مثل هذه البرامج عادة تحديّات ترتبط بنقص الرقابة المركزيّة والمضاعفات المنجرّة عن ضمان الالتزام بالأنظمة القانونيّة الوطنيّة والسياسات في المناطق التي تفتقر إلى تطبيق القانون والامتثال له منذ القِدم أو التي تنجرّ عن عدم اكتمال سجلات الأراضي وعدم وجود إثبات ملكيّة لتأخير هذه العملية.

المصدر: دليل اسفير الصفحة *244*

معيار المأوى والمستوطنات البشرية رقم 2: تخطيط المستوطنات البشرية

من شأن تخطيط العودة والاستضافة والمستقرات الجماعية المؤقتة أن يتيح الاستعمال السليم والمأمون للمرافق والخدمات الأساسية من قبل السكان المنكوبين.

الملاحظة الإرشاديّة 1: عمليّات التخطيط

ينبغي تطبيق أساليب التخطيط المعمول بها محليا التي تراعي نوع الكارثة أو الأزمة، والمخاطر الشخصية والوقع على السكان المنكوبين. وينبغي تطبيق التدابير المناسبة لتقليل مخاطر المساكن ومواطن ضعفها إلى أدنى حد ممكن. كما ينبغي الالتزام بقوانين التخطيط القائمة حيثما طلبت السلطات المعنية ذلك وحيثما لا يعرقل هذا المطلب الواجب الإنساني المتمثل في تلبية الحاجات الملحة إلى الإيواء والإسكان. وينبغي تشخيص الانعكاسات الأطول أجلا لقرارات التخطيط لا سيما فيما يتعلق بمواقع المستوطنات البشرية الجماعية المؤقتة.

مثال: الصليب الأحمر الفرنسي / سوليداريتا إنترناشونال، التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة في التخطيط المتعلّق باستخدام الأراضي في كريست - روا، بورت - أو – برنس، هايتي.

تُقرّ هذه الملاحظة الإرشاديّة بإمكانيّة تصادم مصالح السلطات المعنية بالتخطيط والحاجة الإنسانية والتي قد تكون أكثر تعقيدا في بعض البيئات الحضريّة بسبب غياب التخطيط المركزي.

في صورة عدم تولّي أيّ سلطة مركزيّة مسؤوليّة التخطيط، فإنّ العاملين في المجال الإنساني هم من يقومون بذلك. حتى المناهج الانتقاليّة المتعلّقة بالمأوى يجب تصميمها اعتمادا على مخطط خاص بحسن استخدام الأراضي بسبب عدم وضوح الأمور على المدى القصير. ومن المهمّ تسهيل (ولاسيما عدم عرقلة) عمليّة الانتعاش وإعادة البناء من خلال الاستعمال المحكم للأرض المتاحة.

وبالنسبة لبرامج الانتعاش في كريست-روا، قامت كلّ من منظّمة الصليب الأحمر الفرنسي وسوليداريتا إنترناشونال بالتواصل بشكل واضح مع مختلف مجموعات المجتمع وجهات فاعلة أخرى عديدة، منها:

- المسؤولة عن التخطيط الحضري والإقليمي (CIAT) اللجنة المشتركة بين الوزارات للتخطيط الإقليمي
- المسؤولة عن الماء والصرف الصحي في البلاد (DINEPA) الإدارة الوطنية للماء الصالح للشرب وتطهير المياه
- المسؤولة عن التجهيزات العامة والبنية التحتية (MTPTC) وزارة الأشغال العامة والاتصالات
- بلديّة بورت-أو-برانس
- المنظمات غير الحكوميّة الوطنيّة والدوليّة التي عملت في الإقليم أو بالقرب منه

ساهمت كل من عمليّتا التواصل والتنسيق الفعّالتان والتمييز بين الاستماع إلى أفراد المجتمعات وأصواتهم وأخذ القرارات الإرادية في مساعدة سوليداريتا إنترناشونال خلال هذه المرحلة الأولى.

التقليص من الآثار السلبية التي تنجرّ عن المساعدة الإنسانية

لأي عمل إنساني نتائج متعدّدة تختلف من مجموعة إلى أخرى، فبعضها إيجابي مثلما هو متوقّع (على النحو المنشود) وبعضها غير متوقّع ذو تأثير سلبي على بعض الأشخاص.

يمكن التقليص من النتائج غير المتوقّعة والسلبية من خلال تحليل مسبق للسياق وطرح السؤال "ماذا لو...؟" لعدد من المجموعات والسيناريوهات. كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند التحليل غير المستفيدين وتخيل سيناريوهات مختلفة تتعلق بمخاطر البرنامج.

المصدر: دليل اسفير الصفحة *239* وكُتيّب المعايير الإنسانيّة الأساسيّة الصفحة *22*

معيار المأوى والمستوطنات البشرية رقم 1: التخطيط الاستراتيجي

تساهم استراتيجيات توفير المأوى والمسكن في تحقيق أمن السكان المنكوبين النازحين وغير النازحين وصحتهم وسلامتهم وراحتهم، وتشجّع الانتعاش وإعادة البناء حيثما أمكن.

ا لمعايير الإنسانية الأساسية الالتزام 3: المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمة ليسوا مُتأثرين سلبا وهو أكثر استعداد وقدرة على الصمود، وأقل تعرضا للخطر نتيجة للعمل الإنساني

معيار الجودة: الاستجابة الإنسانية تعزز القدرات وتتجنب الآثار السلبية.

مثال: استجابة المجلس النرويجي للاجئين للمشاغل المتعلّقة بسوق الإيجار واللاجئين السوريين في الأردن

تسبّب تدفّق اللاجئين إلى الأردن في آب / اغسطس سنة 2014، في خلق نوع من الضغط الكبير على أسواق السكن وفي نفس الوقت، كان حوالي 80% من 600.000 لاجئ يعيشون خارج المخيّمات في مساكن تجاريّة مُستأجرة - هذا ويوجد نقص في عدد المساكن ذات الأسعار المعقولة حتّى قبل بدء وفود اللاجئين إلى الأردن.

وُجدت برامج الدفع نقدا مُقابل الإيجار ولكن كانت هناك مخاوف بشأن تسبب هذه البرامج في زيادة ضغوطات التضخم في سوق سكن يعاني أصلا من التضخم، مما سيُؤثر على المقيمين الأردنيين واللاجئين السوريين، لذا بحث المجلس النرويجي للاجئين على نهج مختلف من شأنه أن يُساهم في انخفاض التأثيرات السلبية على مستوى السوق.

أخذ المجلس النرويجي للاجئين في عين الاعتبار المشاكل الناجمة عن البرامج الحالية وبدأ في توفير التحفيزات الماليّة والدعم الفني لأصحاب العقارات من الأردنيين في شمال الأردن بهدف تزويد سوق الإيجار بوحدات سكنيّة جديدة، إذ تمّ في المقابل منح عائلات اللاجئين السوريين المستضعفين، الذين تمّ تحديدهم من قبل المجلس النرويجي للاجئين، حقّ السكن مجانا لمدّة تتراوح بين 12 و24 شهرا.

ساهم هذا المشروع في ارتفاع العدد الإجمالي للوحدات السكنية المتاحة وتحسين المعايير ودعم الاقتصاد المحلي، وذلك دون خلق نوع من الضغوطات التضخمية بينما تمّ تلبية حاجة اللاجئين إلى مآوي إضافية.

التوعية بالعنف القائم على نوع الجنس والوقاية منه

عند تصميم البرامج، ينبغي دائما الأخذ في عين الاعتبار مخاطر العنف القائم على نوع الجنس. ففي المناطق الحضريّة السكانيّة المكتظّة التي تُعاني من سوء المرافق وضعف في تطبيق القانون قد ترتفع هذه المخاطر، وبالتالي تتولد الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص فيما يتعلق بالتخطيط.

كما قد تزيد من تعرض بعض المجموعات إلى هذا العنف مثل الأشخاص ذوي الإعاقات وكبار السن بسبب وضعيّتهم الجسديّة.

يُواجه العاملون في تجارة الجنس أو غيرهم من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز تحديّات خاصة تتفاقم في المناطق الحضرية.

المصدر: دليل اسفير الصفحة *84*

معيار الإمداد بالماء والإصحاح والنهوض بالنظافة رقم 1: إعداد البرنامج وتنفيذه

تلبية حاجات السكان المتضررين في مجال الماء والإصحاح والنهوض بالنظافة، وإشراك المستفيدين في تصميم المرافق وإدارتها وصيانتها حيثما كان ذلك مناسباً.

الملاحظة الإرشادية 1: تقدير الحاجات (مقتطف)

يلزم إجراء تقدير للحاجات للكشف عن الممارسات التي تنطوي على خطر والتي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الضعف، وتهدّد فرص النجاح المرجح لمرافق الإمداد بالماء والإصحاح وأنشطة النهوض بالنظافة على حد سواء. ويُرجح أن تدور المخاطر الرئيسية حول السلامة البدنية للأشخاص الذي يحاولون الوصول إلى المرافق، والتمييز ضد الجماعات المهمشة الذي من شأنه أن يؤثر في إمكانية وصولهم إليها، واستعمال المراحيض وصيانتها، وغياب عادة غسل اليدين بالصابون أو بطريقة أخرى، وعدم الالتزام بقواعد النظافة عند جمع الماء وحفظه، وعند حفظ الغذاء وطهيه.

مثال: التجارب المتعلقة بالإمداد بالماء والإصحاح في هايتي

انتشرت المخيمات غير المخططة والعشوائية بسرعة كبرى في بورت - أو- برانس بعد الزلزال، وتم توفير مرافق الإمداد بالماء والإصحاح تدريجيا حسب الحاجة ما جعل من عملية اتخاذ الترتيبات اللازمة أمرا صعبا.

وسُرعان ما أصبح جليّا بأن المراحيض الموجودة على مقربة من هذه المخيمات غير المخططة العشوائية لم تكن آمنة جدّا ولاسيما مع حلول الظلام ما دفع مجموعة من الوكالات الإنسانية إلى البحث عن سُبل تحفظ سلامة مستعملي المراحيض كتوفير الكهرباء في المخيمات وتقديم أكياس بي بو (أكياس للتبرّز والتبوّل) ما يسمح للأشخاص بالبقاء في مأواهم ليلا والتخلّص من الكيس - ومحتواه - بطريقة آمنة صباحا.

العمل في مناطق تُسيطر عليها عصابات أو مناطق تفتقر إلى سيادة القانون

حقا، هناك بعض المناطق الحضرية التي تسمى بمناطق "لا يُنصح الذهاب إليها" إذ أن الوصول إليها صعب جدّا وخطير كما يتطلّب العمل فيها ربط علاقات مع مؤسسات غير قانونيّة وما يُرافقه من إجرام و/أو عنف في غالب الأحيان.
تُثير هذه الوضعيّة السؤال التالي والذي يُعتبر تحديّا: كيف يمكن للمنظمات الإنسانية التواصل مع العصابات الإجرامية والتعامل معها؟

المصدر: كُتيّب المعايير الإنسانيّة الأساسيّة الصفحة *20*

المعايير الإنسانية الأساسية الالتزام 2: المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمة يمكنهم الحصول على المساعدات الإنسانية التي يحتاجون إليها في الوقت المناسب.

معيار الجودة: الاستجابة الإنسانية فعالة وتتم في التوقيت المناسب

مثال: منظّمة موطن للإنسانيّة (Habitat for Humanity)، سيمون بيليه، هاييتي

غالبا ما يكون العنف المسلّط من قبل العصابات في المجتمعات غير الرسمية ناتجا عن محاولة ملأ الفراغ الذي خلّفته السلطات التقليدية، وعادة ما ينشأ العنف إثر التنافس للحصول على الموارد المحدودة أو بسبب نقص في الفرص الاقتصادية أو شعور بظلم اجتماعي. وبالرغم من أن العصابات تُمثّل تحديّات في البيئات الحضريّة، إلاّ أن التدخّلات الناجحة لا تُقدّر بثمن لتُساهم بذلك في الحدّ من العنف وتخفيف المخاطر وبالتالي فتح الآفاق لمزيد من التنمية.

وحتى تستطيع المنظمات العاملة في الأحياء القصديرية غير الآمنة الإبقاء على حيادها، عليها الاضطلاع بالسياسات الداخليّة لهذه المناطق والاستعداد للقيام بالتدخّلات حسب ما يمليه الوضع دون مساعدة السلطات وحمايتها. كما ينبغي على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عدم محاولة تسوية الخلافات التي غالبا ما تكون معقّدة وطويلة الأمد ومتغيّرة، بل عليها دعم عمليات حفظ السلام من خلال حيادها وضمانها للشفافية (لا سيما عند عملية اختيار المستفيدين) إضافة إلى ضمان مشاركة كلّ الأطراف والإدلاء بأصواتهم .

ووفقا للوضع في سيمون بيليه في بورت أو برنس، اكتشفت منظّمة موطن للإنسانيّة بأنّ اعتماد طريقة الإيقاف الوقتي للمشروع (أو التهديد بإيقافه) إلى أن تهدأ التوترات غالبا ما تكون فعّالة. إذ أنه في صورة كان المتورّطون في النزاع أو مؤيّدوهم من المشاركين أو المستفيدين سيوقفون العنف لأن استمرار المشروع في صالحهم. كما اعتمدت المنظّمة طريقة فعّالة أخرى ألا وهي دعم رأس المال الاجتماعي للمستفيدين غير العنيفين لتعزيز السلام والمساءلة حتى يستمرّ المشروع .

وكما جاء على لسان شخص كان ينتمي إلى عصابة في السابق، بعد أن أنهى دورة التدريب المهنيّة التي قدّمتها منظّمة موطن للإنسانيّة: "لديّ وظيفة الآن، لم أعد في حاجة إلى السلاح ."

6. العمل مع مجموعة أوسع من الجهات المعنية

عادة ما تكون الإجراءات الإداريّة في المناطق الحضريّة معقّدة نوعا ما، ما يخلق مجموعة من التحديّات وفرصا لإدارة الكوارث في الحين نفسه. وقد تكون للدوائر الحكوميّة والوكالات والوزارات المعنيّة مسؤوليّات متوازية (وأحيانا متداخلة)، وقد لا يكون هذا التداخل واضحا لاسيما للأطراف الخارجية. وعلاوة على ذلك، هناك افتقار لمخطط أو وصف دقيق للمسؤوليات والأدوار.

وإضافة إلى الجهات المعنيّة الرسميّة، من المحتمل وجود جهات فاعلة مختلفة من المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع غير الرسمي، ما سيزيد من تعقيد الشبكات الاقتصادية وشبكات التواصل.

مُتطلّبات التنسيق إثر الاستجابة الإنسانيّة في المناطق الحضريّة

إن وجود تنوع في الجهات المعنية يعني بالضرورة الحاجة إلى مزيد من التنسيق الفعّال ووضوح في القيادة المسؤولة عن التنسيق. وكلما وُجدت إدارة قوية، ستنجح الوزارة المعنية أو جهة البلدية أو السلطة المفوضة لإدارة الكوارث في قيادة عمليات التنسيق حتى وإن وُجدت حاجة إلى الحصول على دعم خارجي أحيانا. وتختلف نسبة الوضوح من حالة إلى أخرى.

المصدر: كُتيّب المعايير الإنسانية الأساسية الصفحة *28*

المعايير الإنسانية الأساسية الالتزام 6: المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمة يتلقون مساعدة منسقة ومكملة

التدبير الأساسي 3.6: المشاركة في هيئات التنسيق ذات الصلة والتعاون مع الآخرين من أجل الحد من المطالب التي تواجه المجتمعات المحلية وتحقيق أقصى قدر من التغطية وتوفير خدمات الجهد الإنساني الأوسع.

مثال 1: الاستجابة لإعصار هايان، تاكلوبان، الفلبين

وفقا للاستعراض المتعلق بهذه الاستجابة (قامت به وزارة التنمية الدولية البريطانية DfID) أكد معظم من أُجريت معهم المقابلات على كثرة وتنوع الجهات المعنية في المناطق الحضريّة - من منظّمات المجتمع المدني وجمعيات تعاونية وأصحاب عقارات وبنوك وجامعات وشركات المرافق العامة ومختلف مستويات إدارات الحكومة المحلية منها والوطنية.

يعني هذا بأن الوكالات الإنسانيّة كانت في حاجة إلى الاضطلاع بالسياق المحلي والوقت لفهم الوضع واستشارة عدد كبير من الجهات المعنيّة بهدف تنفيذ البرامج. ومن جهة أخرى، كان هناك عديد من الشركاء المحتملين ما زاد من تنوع الدعم. ووجود المجتمعات الحضريّة بالقرب من مُوفّري الخدمات في تاكلوبان يعني أيضا سهولة زيارة المتخصّصين لها - لإقامة تدريبات أو لتقديم شهائد - ليس كما هو الحال بالنسبة للمناطق الريفية النائي.

مثال 2: التخطيط لحالات الطوارئ المتعلقة بالانتخابات، نيروبي، كينيا

كانت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني متخوفة من نشوب نوع من العنف إثر انتخابات كينيا المخطّط لها سنة 2013، مثلما ما حصل في الانتخابات السابقة في عامي 2008/2007. ولحسن الحظّ مرت الأمور بسلام إلا أن الوكالات قامت بالتخطيط المُفصّل قبل فترة الانتخابات لتضمن الاستعداد لأي حالة طوارئ.

شمل التخطيط لمختلف التدخلات والقدرات وخيارات الاستجابة لهذه الحالة مجموعة واسعة جدّا من الجهات الفاعلة - وعلى وجه التحديد وزارات وهياكل حكوميّة والصليب الأحمر الكيني ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية وجهات فاعلة دينية ومدنية - كما حدد النقاط التي يمكن من خلالها التدخل على مستوى المجتمعات الحضرية والولايات.

العمل في مستوطنات غير قانونية وغير معترف بها

تعتبر الاستجابة الإنسانية في مستوطنات غير معترف بها أو غير قانونية تحديا إذ أن التنسيق مع السلطات في شأنها أصعب مما إذا تعلق الأمر بالمراكز الحضريّة القانونية.

لقد غزى المستوطنون الأراضي العامّة والخاصّة واحتلّوها إلا أن هذه المستوطنات تعتبر غير قانونيّة حتّى وإن مرت فترة طويلة على وجودها أو احتوت على عدد كبير من السكّان وكانت فيها بنية تحتيّة غير رسميّة ضخمة. وفي معظم الحالات، يدفع السكّان معلوم الإيجار لبعض الجهات غير القانونيّة على الرغم من عدم أحقية قابضي الأموال في امتلاك هذه الأراضي.

عند الاستجابة لكارثة أو السعي للحدّ من المخاطر المستقبلية، من الأمثل بالنسبة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني العمل مع مُتساكني تلك المناطق ولكن سيُؤدّي هذا إلى تعقيد علاقاتها مع السلطات لما لأصحاب الأراضي من مصالح في تلك المنطقة. إنّ أيّ جهود لتحسين الأوضاع بالنسبة للمستوطنات غير القانونيّة ستزيد من صعوبة طرد الناس من هذه المناطق دون تقديم تعويضات، إذ تُعتبر عمليات الإخلاء القسريّة خرقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ينتج عن العمل في المستوطنات غير القانونية آثار عمليّة وقانونيّة هامّة وينبغي أن تتوقّع في الكثير من الحالات تردّد السلطات الوطنيّة في دعم مثل هذه الأنشطة .

المصدر: دليل اسفير الصفحة *244*

معيار المأوى والمستوطنات البشرية رقم 2: تخطيط المستوطنات البشرية

من شأن تخطيط العودة والاستضافة والمستقرات الجماعية المؤقتة أن يتيح الاستعمال السليم والمأمون للمرافق والخدمات الأساسية من قبل السكان المنكوبين.

الملاحظة الإرشادية 2: ملكية المساكن والأراضي والعقارات والحقوق المرتبطة بها واستعمالها (مقتطف)

ينبغي تحديد ملكية الأرض أو المساكن أو غيره من المباني، وأصحاب حقوق الاستعمال النظامية أو العرفية فيما يتعلق بالسكان النازحين وغير النازحين على السواء. كثيرا ما تكون مثل هذه المسائل مصدر جدل، ولا سيما عندما لا تكون السجلات قد حُفظت، أو عندما يكون النزاع الدائر قد أثّر في حقوق الملكية. وتستتبع المساكن أو المباني المتعددة الحيازة ذات الاستعمالات العديدة الاشتراك في حقوق الملكية أو الحيازة أو تقاسمها. وينبغي السعي إلى الكشف عن حقوق ملكية المستضعفين للأراضي أو العقارات، ومساندة هؤلاء الأشخاص، وعلى الأخص النساء وأولئك الذين ترملوا أو تيتموا بسبب الكارثة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمستأجرين وأصحاب حقوق الحيازة الاجتماعية، والمستوطنين غير النظاميين. وينبغي توضيح حقوق الملكية أو الميراث النظامية أو غير النظامية لا سيما بعد وقوع كارثة يحتمل أن يكون صاحب الحق أو السند قد توفي أو نزح خلالها.

مثال: المأوى والمستوطنات البشرية في منطقة كابُل (KASS) منظمة كير، (CARE) في أفغانستان

حول تدخّل إنساني بهدف توفير مأوى متكامل من قبل (KASS) يتمحور مشروع المأوى والمستوطنات البشريّة في منطقة كابُل منظمة كير في أفغانستان خلال سنتي 2006 و2007.
يهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات السلطة المحليّة من أجل استجابة أفضل لاحتياجات المتساكنين المتعلّقة بالمأوى والخدمات الأساسية. وكنتيجة لجهود بناء العلاقات والمناصرة تمّ توقيع مذكّرة التفاهم بين كلّ من مشروع المأوى والمستوطنات البشرية في منطقة كابُل وبلديّة كابُل والتي كانت ذات أهميّة، إذ سمحت هذه المذكّرة لمتساكني المناطق غير المُخطّط لها ببناء واحتلال الهياكل في الأراضي التي يملكونها.

سابقا، لم تكن البلديّة مستعدّة لتقديم أي تنازلات لمتساكني المناطق غير المخطّط لها.
أثبت هذا الضمان لمدّة 5 سنوات بكونه خطوة أساسيّة للعمليّة ككلّ، فمن دونه كان من المستحيل تقريبا نيْل حماسة المجتمع لمهمّة إعادة بناء المجتمع.

أبدت البلديّة رغبتها في مزيد من الالتزام بمشروع المأوى والمستوطنات البشرية في منطقة كابُل والعمليّة ككلّ من خلال تعيين موظّف في كلّ مقاطعة مستهدفة للإشراف على تنفيذ المشروع ومواكبة القضايا والتحديّات على مستوى المقاطعة.
يضمن الحوار الدائم بين القائمين على المشروع والسّلطات استجابة خطط مشروع المأوى والمستوطنات البشرية في منطقة كابُل وتنفيذها إلى توقّعات السلطات الوطنيّة والمحليّة ومتطلّباتها، إضافة إلى الحثّ على تقديم مزيد من الدعم للقيام بإصلاحات في ما يتعلّق بحيازة الأراضي وقواعد الملكية. لقد تمت الاستشارة بصفة واعية والتي كانت أساس نجاح المشروع.

7. الأخذ في عين الاعتبار مختلف جوانب معايير اسفير

أحيانا، ينبغي تكييف العناصر الكميّة لمعايير اسفير حتّى تتناسب أكثر مع السياق المحلّي فبعض الحالات تتطلب الزيادة أو التخفيض في المبالغ أو الكميات حتّى تستجيب لسياق معيّن. ويتناول هذا الجزء من الكُتيّب جوانب من هذا التكييف ويُقدّم أمثلة من المناطق الحضريّة - وقد ينطبق الأمر ذاته في البيئات الريفية.

لا يتمحور الأمر حول نقص الموارد

ينبغي التأكيد على أن ما يلي لا يعني التقليل من شأن المعايير بسبب نقص في التمويل وعدم توفّر ما يكفي للجميع. (النقص في التمويل يتعلق بإدارة الموارد والأهداف).

يتعلق هذا الجزء بتكييف العناصر الكميّة للمعايير الدنيا القائمة على الأدلّة والسياق وينبغي أن يتمّ ذلك دائما بالتنسيق مع الخبرات المحليّة وبالاستناد على مبررات سياقية مُقنعة.

عندما تفوق حاجة الأشخاص التقدير الذي تقترحه الإرشادات

في بعض الحالات، قد يكون التقدير الذي تنص عليه الإرشادات فيما يتعلق بمعيار ما منخفض مقارنة بسياق معين. وقد يحدث هذا في المناطق الحضرية أين تكون الأعراف والتوقعات أعلى مقارنة بمناطق أخرى أو قد ترتبط بالمناطق المتضررة أو في البلدان متوسّطة الدخل أين تكون التوقعات أعلى أيضا.

المصدر: دليل اسفير الصفحة *92*

معيار اسفير - معيار الإمداد رقم 1: الحصول على كمية كافية من الماء

ينبغي أن يحصل السكان جميعا على كمية كافية من الماء الصالح للشرب والطهي والمحافظة على النظافة الشخصية والمنزلية بشكل آمن وعادل. وينبغي أن تكون مواقع توزيع الماء العامة قريبة من العوائل بقدر كافٍ لكي يتاح لها تلبية حاجاتها الدنيا من الماء.

المؤشر الأساسي 2

يبلغ متوسط الماء المستعمل للشرب والطهي والنظافة الشخصية في أي عائلة 15 لتراً لكل شخص يوميا على أقل تقدير .

الملاحظة الإرشادية 2 (مقتطف)

يُمكن حيثما أمكن، تجاوز كمية الـ 15 لتراً من الماء للشخص يومياً للتكيف مع المعايير المحلية إذا كانت أعلى.

مثال - اللاجئون السوريون في المخيمات والمستضيفون في الأردن ولبنان

قد يجد اللاجئون السوريون في الأردن ولبنان صعوبة في العيش مع توفّر ما بين 15 إلى 20 لترا من الماء فقط لكلّ شخص يوميا في حين أن كمية الماء المستخدمة في سوريا - وأيضا في البلدان المضيفة - عادة ما تكون أكبر بكثير. على سبيل المثال: في مخيّم الزعتري، تمّ تحديد 35 لترا من الماء لكل شخص يوميا لسنة 2015 إلا أن بعض اللاجئين يسعون إلى البحث عن كميات إضافية. تفوق هذه الكمية من الماء ما تقترحه إرشادات مشروع اسفير وكان هذا الموضوع محل جدل، حيث دعت الحجج المُؤيّدة إلى الزيادة في كمية الماء: التوقعات الثقافيّة لكلّ من اللاجئين السوريين والمضيفين والحاجة (مثلا) لغسل الحفاضات القابلة لإعادة الاستخدام والملابس الداخلية الصحية التي يستوجب غسلها كميات كبيرة من الماء - كميّة أكبر من تلك المستعملة لغسل الملابس العادية.

في حين دعت الحجج المضادة إلى ضرورة الفصل بين الحاجة والرغبة وضرورة توفير فرص لتحقيق التوازن بين كميات أقل من الماء (والتي ما تزال تفوق ما تنصّ عليه الإرشادات) من خلال بث رسائل أكثر توعوية حول استعمال الماء أثناء دورات تعزيز العادات الصحية.
الوضعيّة أكثر تعقيدا في المجتمعات المضيفة (في كلّ من لبنان والأردن) حيث يعيش اللاجئون في نفس ظروف المتساكنين وتتوفّر لديهم نفس الكميّة من الماء والخدمات والتي تفوق أيضا ما هو مذكور في الإرشادات الموضوعة من قبل مشروع اسفير.

عندما يكون التقدير الذي تنصّ عليه الإرشادات أعلى ممّا هو مُناسب

من السهل تصوّر وضعيّات تكون فيها الحالة العادية أي قبل وقوع الكارثة - وخاصّة بالنسبة للعائلات في المناطق الحضريّة الأقل ثراءً - أقل من المستويات المحدّدة في المعايير وكمثال على ذلك عدد المراحيض أو مساحة العيش بالنسبة للشخص الواحد في الأحياء القصديريّة في المناطق الحضرية. ولا يُصنّف هذا كعادات ثقافية فمن المستبعد أن تكون قلة عدد المراحيض في الأحياء اختيارا.

تكييف المعايير بالتقليل فيها (أي العلم بأن المساعدة المقدمة أقلّ من المستوى المحدد في المعيار) مُهمّة جدّية ويجب أخذها على محمل الجد. وليس من المقبول توفير مستوى أدنى ممّا هو محدّد في المعيار بتعلّة "أنّ هذا ما تعوّدوا عليه.." بكلّ بساطة.

ومع ذلك، في بعض الحالات قد يكون تقديم مساعدة ذات مستوى أقلّ مما تنصّ عليه الإرشادات مُناسبا وكافيا وفي هذه الحالات ينبغي تبرير ذلك وتوثيقه بكلّ عناية.

المصدر: دليل اسفير الصفحة *248*

معيار المأوى والمستوطنات البشرية رقم 3: توفير مساحة مسقوفة للعيش

ينبغي أن تتوفّر للسكان مساحة مسقوفة كافية لتأمين الراحة الحرارية والهواء النقي والحماية من الظروف الجوية بما يكفل خلوتهم وسلامتهم وصحتهم، ويتيح لهم الاضطلاع بأنشطتهم العائلية والمعيشية الأساسية.

الملاحظة الإرشادية 1 (مقتطف): عادة ما يلزم توفير مساحة مسقوفة تزيد على 3,5 أمتار مربعة لكل شخص لمراعاة هذه الاعتبارات.

مثال - الفيضانات في أنتاناناريفو، مدغشقر

تسبّبت الفيضانات المُصاحبة لإعصار "شدزا" في نزوح العديد من الأشخاص إلى المناطق الحضرية والريفية في مدغشقر في أوائل سنة 2015. وقد صعُب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إثر استجابتها في المناطق الحضريّة توفير مواقع مناسبة وكافية لمآوي مؤقتة في مناطق حضرية مكتظة.

وعلى الرغم من توفير مواقع مناسبة في مناطق أخرى، إلاّ أنّ السكّان المتضرّرين رفضوا الانتقال بعيدا عن منازلهم لأسباب اقتصادية واجتماعية. فمثلا: خشي كثير من الناس ممّن يكسبون دخلهم بشكل يومي من عدم تمكّنهم من إيجاد عمل في مقاطعة أخرى أو عدم قدرة أطفالهم على الالتحاق بمدارسهم .

بعد عقد اجتماعات مع أفراد المجتمع والتنسيق مع السلطات، تمّ توفير عدد من المآوي التي لا تستجيب لمعايير اسفير من حيث مساحة العيش ولكن بالنسبة للنازحين هذه المآوي مناسبة كاستجابة مُؤقتة لوضعيتهم.

من المفيد الاطلاع على الملاحظة الإرشاديّة 2 المتعلّقة بالمدّة والتي تنصّ على التالي:

إذا تعذر توفير مساحة 3,5 أمتار مربع لكل شخص، أو إذا كانت هذه المساحة تزيد على المساحة التي يستعملها السكان المنكوبون أو سكان الجوار اعتياديا، وجب مراعاة وقع المساحة المسقوفة المحدودة على كرامة الناس وصحتهم وخلوتهم. وينبغي تسليط الضوء على قرارات توفير مساحة تقل عن 3,5 أمتار مربع لكل شخص إلى جانب التدابير الرامية إلى تقليل وقعه السلبي على السكان المنكوبين .

عندما تختلف المعايير الوطنيّة عن معايير اسفير الدنيا

أحيانا، تضع السلطات الوطنية معاييرها الخاصّة بها مُسبّقا قد تختلف عن المعايير المذكورة في دليل اسفير ما يُعتبر غالبا تحديا صعبا للغاية لوجود مجموعتين من المعايير ينبغي أخذها في الاعتبار. ويمكن القول ببساطة أنه ينبغي تطبيق المعيار ذو المستوى الأعلى في الحالة الطبيعية إلا أن ذلك لا يعتبر الجواب الأنسب دائما.

عند وجود مجتمعين يعيشان معا - على سبيل المثال: مجموعة من النازحين ومجموعة من المضيفين - قد يتسبّب توفير مستويات مختلفة من الخدمات في خلق نوع متزايد من التوتّر بين المجموعتين - ويكمن التحدّي هنا بالنسبة للوكالات الإنسانية في تحديد - بالتنسيق مع السلطات - أفضل الممارسات والتواصل بشكل فعّال مع الجهات المعنيّة.

ينصّ دليل اسفير على التالي (الصفحة 8):

وقد تتجاوز المعايير الدنيا أحيانا الظروف المعيشية المعتادة يوميا لسكان المنطقة المحيطة، وعلى الرغم من أن الالتزام بالمعايير لصالح السكان المتضررين من الكوارث يبقى أمرا أساسيا، إلا أن مثل هذه الحالات قد تشير أيضا إلى ضرورة اتخاذ إجراء لدعم السكان في المناطق المحيطة، والدخول في حوار مع قادة المجتمع المحلي. وماهو مناسب وممكن، سيكون وفقا للسياق .

8. الحالات الخطيرة والدائمة على حدّ سواء

كما ذُكر أعلاه، قد تعيش بعض المناطق الحضريّة (لاسيما الأحياء القصديرية والمستوطنات العشوائية) أزمة دائمة وهو ما يعني أن مؤشرات المعيار التي تُعنى بالحالة العادية للوضعية في المنطقة تفوق دائما وبصفة مستمرة مستوى إعلان حالة الطوارئ. وقد تكون ما ينص عليه اسفير من مؤشرات مثل (عدد المراحيض المتوفرة، التغذية الصحية، الحصول على الغذاء) أو غيرها، مثل معدل التخلص من النفايات أو نسبة التلوث الكيميائي للمياه والتربة.

بينما يبدو جليّا أن هذه المسؤوليّة تنمويّة بالأساس إلاّ أنها تمثل تحديّا إنسانيا، فنحن نعلم مثلا بأن هذه الأحياء القصديرية هي من أكثر المناطق عرضة لخطر انتشار الأمراض الوبائية وسوء التغذية واضطرابات اجتماعية وجرائم وعنف. عادة ما يُعتمد مستوى إعلان حالة الطوارئ لتحذيرنا بالوقت الضروري للاستجابة ولكن ما الذي ينبغي القيام به عندما تتخطى الحالة العادية مستوى إعلان حالة الطوارئ؟ كيف للمجتمع الإنساني أن يفهم التغيرات التي تطرأ على الحالة العادية - التي في حد ذاتها تتطلّب تدخلات تنموية طويلة المدى على وجه السرعة- والتي قد تكون مؤشرا لكارثة ستتطلّب استجابة إنسانية إضافية؟

مثلا، إذا تم تحديد مستويات أعلى لإعلان حالة الطوارئ، فهل يعني أن هذه الظروف المروعة مقبولة؟ وعمليا، سيصعب الحصول على تمويلات إنسانية بصفة مستمرّة لمعالجة مشكلة دائمة.

كما يوجد تحدي آخر: يعتبر أقلّ ارتباطا بتطبيق مؤشرات اسفير ولكن ذو صلة أكبر بمجموعة من مؤشرات وأدوات لقياس مدى مواجهة الناس للأزمات وانعدام الأمن الغذائي وغيرها حيث تمّ تطوير مؤشرات عديدة خصيصا للمجتمعات الريفيّة التي لا ترتبط بالضرورة بالبيئات الحضرية. وإذا تمّ استعمال هذه الأدوات لتوجيه عمليّة أخذ القرار مع انعدام فهم حقيقي لتفاصيل السياق، فستكون خطورة النتائج غير المتوقّعة أعلى بكثير.

تبيّن من خلال العمل في الأحياء القصديرية الشاسعة في كينيا بأن حدوث تغيير طفيف في الظروف قد يقلب الموازين فتتحوّل الحالة العادية إلى فقر حادّ، وبالتالي تحتاج الوكالات إلى أدوات أكثر نجاعة تساعدها على فهم الحالات وتحديدها.

مثال - البحث الإجرائي لمنظمة كنسيرن (Concern) لمشروع تطوير المؤشر لمراقبة حالات الطوارئ في المناطق الحضرية (IDSUE)، كينيا

يعتبر مشروع تطوير المؤشر لمراقبة حالات الطوارئ في المناطق الحضرية (IDSUE) جزء من بحث إجرائي قامت به منظمة كنسيرن بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب الأمم المتحدة للمساعدات الخارجية في حالات الطوارئ (USAID) في خمس مستوطنات غير رسمية في نيروبي وكيسومو. إلى حد اليوم، تم جمع بيانات تتعلق ببحث مدة 3 سنوات إثر مشروع لخمس سنوات.

يهدف مشروع تطوير المؤشر لمراقبة حالات الطوارئ في المناطق الحضرية (IDSUE) إلى الإجابة عن السؤال الأساسي متى يُمكننا معرفة تغير حالة يعيشها سكان حيّ قصديري في منطقة حضريّة من حالة فقر دائمة إلى أزمة إنسانية؟

يعمل هذا المشروع على تطبيق المؤشرات في القطاعات الست المتداخلة كما يتخذ من معايير اسفير الدنيا مرجعا لبعض هذه المؤشرات.

خلال السنوات الثلاث الأولى للمشروع، تمّ التركيز أولا على تحديد المؤشرات المناسبة وإثبات أهميّة شبكة المراقبة. والآن يتم العمل على تحديد مستوى إعلان حالة الطوارئ الذي يشير إلى أن الحالة العادية أصبحت حالة طوارئ.

يستخدم جزء من المشروع التحليل المكاني لمعرفة مستويات الترابط بين مختلف المؤشرات والمجالات. وبهذه الطريقة نحصل على خرائط يُشار فيها إلى تلك الأجزاء من المستوطنات التي تشهد ظروفا أكثر من المعدل أو أقل منه كنتائج لمختلف المؤشرات. أما بالنسبة للنتائج فهي مثيرة للاهتمام وتدعو إلى عمل المزيد لفهم جوهر المؤشرات الحقيقي. ومثال على ذلك، غياب ترابط بين التنوّع الغذائي ومؤشرات أخرى لانعدام الأمن الغذائي - مع أن التنوّع الغذائي عادة ما يكون مؤشر على الأمن الغذائي.

9. إرشادات خاصة بالمناطق الحضرية قدمتها مبادرات أخرى معنية بوضع معايير تقنية — شراكة المعايير الإنسانية

المعايير المرافقة لاسفير والاستجابات المقدمة في المناطق الحضرية

تعتبر الإرشادات الخاصة بالمناطق الحضرية مهمّة أيضا بالنسبة للكتيّبات والمبادئ التوجيهيّة للمبادرات الإنسانية الأخرى، من بينها بعض معايير اسفير المرافقة نظرا لتطورها المشابه لتطور مبادرة اسفير وانسجامها التام معها.
كما يرتبط هذا الكتيب بمختلف القطاعات التي تتمحور حولها تلك المعايير ما يزيد من قيمة التوجيهات المتعلّقة بها بالنسبة لمشروع اسفير.

تتمحور كتيّبات المعايير المرافقة لاسفير الخمسة أساسا حول موضوعين رئيسيين: الأطفال (الحماية والتعليم) وسُبل العيش (إدارة الماشية والانتعاش الاقتصادي)إضافة إلى البرمجة النقدية. ولقد تمّ ذكر بعض أهمّ الخصوصيّات المتعلّقة بالبرمجة في المناطق الحضريّة في هذا الكُتيّب.

بدأ العمل بمعايير اسفير والمعايير المرافقة له "كشراكة المعايير الإنسانية العالمية" في سنة 2016 ولمزيد من المعلومات حول المعايير المرافقة لاسفير، يُرجى زيارة موقع اسفير.

التعليم كجزء من الاستجابات الإنسانيّة في المناطق الحضرية

أطلقت الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) في سنة 2010 المعايير الدنيا في مجال التعليم:
الاستعداد والاستجابة والإصلاح وهي الأداة العالمية الوحيدة لتحديد مستوى الحدّ الأدنى لجودة التعليم وسبل الحصول عليه وذلك بهدف مزيد من التنسيق والشفافيّة والمساءلة أثناء الاستجابة في مجال التعليم. تمّ وضع معايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ بطريقة مُناسبة لكلّ السياقات في عديد المناطق بما في ذلك السياقات الحضرية، إضافة إلى توفير إطار يُمكّن من تنسيق الأنشطة التعليميّة لكلّ من الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة وسلطات أخرى. تُقدّم هذه المعايير نهجا شاملا لسياسة التعليم والتخطيط له بما في ذلك مشاركة المجتمع والتقدير والتنسيق والرصد والتقييم وحق الحصول على التعليم وبيئة التعلّم والتدريس والتعلّم والمعلّمين والعاملين في مجال التعليم. كما تحتوي هذه المعايير الدنيا على توجيهات بشأن كيفية معالجة قضايا مُعيّنة قد تبرز في مناطق حضريّة منها حماية الطفل والتعليم الشامل وتوفير دعم نفسي اجتماعي.

حماية الطفل إثر الاستجابة في المناطق الحضرية

عندما تمّ وضع المعايير الدنيا لحماية الطفل في مجال العمل الإنساني بين عامي 2012-2013، كانت تُعنى أساسا بالمناطق الريفية والمخيّمات بدلا من المناطق الحضريّة غير أنه تم الانتباه مؤخرا إلى ضرورة الاهتمام بالسياق الحضري في النسخة المقبلة للمعايير الدنيا لحماية الطفل. إنّ وضعيّة الأطفال في المناطق الحضريّة - أطفال الشوارع والعمالة المضرة بالأطفال ...الخ - واضحة للعيان وعلى مرأى الجميع ومع ذلك ما تزال البرمجة الهادفة لمعالجة هذه التحديّات والأوضاع العامّة - مثل الكوارث الطبيعية/اللاجئون/النازحون داخليا والاستجابات المتعلقة بالأطفال وتلبية احتياجات الأطفال الرحل - حيز التطوير والصقل.

إن جميع الأطفال معرّضون للخطر في حالات الطوارئ ولكن بعض الحقائق بما فيها الفقر وعمالة الأطفال والعنف الحضري تُعرّض من يعيش في المناطق الحضرية إلى خطر عدم الالتحاق بالمدارس. وهنا يلعب التعليم دورا حاسما لاسيما في اندماج الأطفال اللاجئين اجتماعيا في المناطق الحضرية، كما يُساعد التعليم القادمين من المناطق الريفية على اكتساب المهارات اللازمة ليُصبحوا قادرين على المنافسة الاقتصادية. ومع ارتفاع عدد الأطفال في المدن، أصبح توفير تعليم ذو جودة من أهم مشاغل الجهات المعنية. على الرغم من وجود تحديات متعلقة بحق التعليم والاستفادة منه في كلّ من المناطق الريفية والحضريّة، إلّا أن هناك عدد من القضايا التي تحظى بأهميّة أكبر في المناطق الحضرية من بينها التمتع بالتعليم والتسجيل فيه وجودته والمخاطر المرتبطة بالحماية.

المتطلبات الدنيا لتحليل السوق في حالات الطوارئ

ينبغي اعتبار عمليات تقدير السوق كممارسة اعتيادية تستفيد منها الدراسات التي تحدث قبل الاستجابة بهدف القيام بتدخلات مناسبة في أي سياق وتزداد أهميتها في المناطق الحضرية نظرا لمدى اعتماد سكانها على الأسواق في مداخيلهم وسبل حصولهم على السلع والخدمات. وقد تعتبر أنظمة السوق الحضريّة معقّدة وديناميكيّة بما فيها من تداخل وما لها من تأثير على سُبل العيش، وغالبا ما تكون هذه الأنظمة أكثر تكاملا وتنافسا من أنظمة الأسواق الريفية حتى أنه تبين بأن لها قدرات ملحوظة في عمليّة الانتعاش بعد حالة الطوارئ.

تقدم المتطلبات الدنيا لتحليل السوق في حالات الطوارئ توجيهات ونصائح إضافية يمكن تطبيقها للمساعدة على القيام بعملية تقدير السوق وتحليله وفقا للسياق المناسب بهدف إدارة نطاق عمل الأسواق الحضريّة وتعقيداتها.

10. قائمة مرجعيّة للمعايير التي يتم اعتمادها في مختلف السياقات الحضريّة

تُستخدم القائمة المرجعية التالية كأداة تساعد على تطبيق معايير اسفير في بيئات عمل حضريّة مع أنها لا تُعتبر كاملة للبرمجة الحضريّة. والهدف منها هو تقديم إطار يساعد على تطبيق المعايير إذ تُشير إلى بيئة العمل أي البيئة الحضريّة الخاصّة التي يُجرى فيها البرنامج ونرى من الجوهري الاضطلاع تماما بتلك البيئة.

قبل البدء في استخدام القائمة المرجعيّة

هل فهمت جيدا بيئة العمل؟

- ☐ هل تم إجراء تحليل للسياق؟
- ☐ هل يوجد تحليل مرتبط بأصحاب المصلحة؟
- ☐ هل يوجد تحليل للمخاطر؟

قم بقراءة المعيار كاملا، بما في ذلك مقدّمة الفصل والتدابير الأساسيّة والمؤشرات الأساسية والملاحظات الإرشاديّة

- ☐ ليكن في علمك أن بعض الفصول تتضمن مجموعة من المرافق
- ☐ حاول فهم جوهر المعيار والهدف منه

القائمة المرجعيّة

1. هل يمكن تطبيقه؟
هل تم وضع المعيار (والنص المساند) لتطبيقه بصفة خاصة في المناطق الريفية فقط؟ هل يعني أنه لا يمكن تطبيقه في بيئة عمل حضريّة؟

- ☐ ينطبق هذا الأمر فقط على عدد محدود من المعايير ولا ينبغي أن تكون الإجابة المفترضة عند تطبيق المعايير "صعبة التحقيق" في بيئة حضريّة.
- ☐ إذا كان تطبيق المعيار مرتبط فقط وبشكل صريح بالبيئة الريفيّة، يمكن استبعاده.

2. هل تمّ وضعه وفقا لسياق خاص؟

هل تم ضمنيا وضع المعيار ليتناسب مع السياق الريفي (أو مخيم، أو غير ذلك)؟ إذا كان الأمر كذلك، هناك حاجة لفهمه في ظل بيئة العمل.

- ☐ ما مدى تشابه بيئة العمل والسياق الضمني وما مدى اختلافهما عمليا؟
- ☐ فيما يتعلّق بالاختلافات، كيف تُؤثر على المعنى الجوهري للمعيار؟ وكيف تؤثر على كيفية تطبيقه في بيئة العمل؟

3. المجتمع

هل يُشير المعيار (بما في ذلك النص المساند) إلى المجتمع أو ممثليه أو الجهات المعنية أو العاملين لدى السلطات؟

- ☐ الأخذ في عين الاعتبار مختلف المعاني التي يعنيها مصطلح "المجتمع" في سياق العمل، أي الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعرقيّة إضافة إلى تلك المتعلّقة باللغة والدين والعمر والجنس والطبقة الاجتماعية وغيرها.
- ☐ التأكد من أنه تمّ الشروع في تحليل كامل ومتنوّع للجهات المعنيّة يتطرّق إلى تأثير كل جهة على الأنشطة إيجابيا كان أم سلبيا. التأكد أيضا من أن ممثلي المجتمع شرعيون ومناسبون.

4. الحماية

هل توجد مخاطر تتعلق بالحماية في المناطق الحضريّة ذات تأثير على تطبيق المعيار؟

- ☐ على مستوى المنطقة، يجب الانتباه إلى القضايا المتعلقة بالكثافة السكانيّة والتنظيم والخدمات وسيادة القانون.
- ☐ مراعاة العوامل المتعلّقة بنوع الجنس والعمر والإعاقة والتهميش والانتماء العرقي والديني والانتماء الاجتماعي والثروة وحيازة العقارات والتمتع بالخدمات وغيرها.
- ☐ هل هناك من لا يُقدم نفسه للحصول على المساعدة و من هو بحاجة إلى عناية فرديّة؟
- ☐ هل هناك عصابات يجب أخذها في عين الاعتبار إثر تصميم البرنامج؟

5. الأرقام

هل يشمل المعيار (في النص المساند) أيّ عناصر كمّية مثل أهداف على شكل أرقام؟

- ☐ هل توجد أي ظروف خاصة في بيئة العمل التي تدفعك إلى مراجعة هذه العناصر الكمّية وربما تعديلها؟
- ☐ هل توجد معايير وطنية أو محلية أو ملاحظات إرشاديّة أو تشريعات يجب مراعاتها؟ ومن حيث النوعيّة، هل تعتبر ذات مستوى أعلى أو أقل من اسفير؟ ماهي الآثار المحتملة إذا تم اعتماد المجموعتين من المعايير؟

6. التواصل
أي جانب من جوانب المعيار تتطلّب تواصلا مع السكان المتضرّرين؟

- ☐ فيما تتمثل التحدّيات والفرص التي تحدث في بيئة العمل؟
- ☐ أثناء التحليل، لا تنسى القضايا المرتبطة باللغة والتعليم وجدول المواعيد اليومي ونوع الجنس.
- ☐ هل توجد قضايا تتعلّق بالمساءلة اتجاه المتضررين من الكوارث يثيرها المعيار؟

7. الواقع
هل تسمح الأنشطة المقترحة بالاستجابة للمعيار في إطار بيئة العمل؟

- ☐ ماهي التحدّيات الإضافية التي قد تُضفيها بيئة العمل على نموذج البرنامج- نظريّة التغيير أو إطار العمل المنطقي؟
- ☐ هل يتضمّن تحليل المخاطر تداخل عدّة عوامل؟ وهل تم الأخذ بعين الاعتبار النتائج غير المتوقّعة؟

8. الفرص
هل توجد فرص عمليّة توفّرها البيئة الحضريّة؟ ماهي الجوانب التي قد تصبح إيجابية؟

- ☐ لا تنسى أنظمة السوق والقطاع المصرفي وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاعلام الاجتماعيّة وشبكات النقل العام وكافة جوانب المجتمع المدني وبالخصوص تحديد الفرص العملية.
- ☐ يجب الأخذ في عين الاعتبار عمليات التخطيط الحضري وفهم الطموح السياسي للتطوير الحضري المرتبط بالسياق العملي من أجل خلق تعاون بنّاء مع السلطات.
- ☐ التأكد من أنه تم إشراك جميع السلطات المسؤولة في مختلف المستويات وأن سلطة أفرادها وحدودهم مفهومة.

The Sphere Project
26-28, Av. Giuseppe Motta
1202 Geneva
Switzerland

الهاتف: +41 22 950 9691
الفاكس: +41 22 950 9609
البريد الإلكتروني: info@SphereProject.org
موقع الواب: www.SphereProject.org/ar

مشروع "اسفير"